

الشَّيْخُ وَالتَّفْصِيلُ فِي الْحَرْجِ وَالتَّعَدُّلِ

مَعَ

تَسْهِيلٍ مُقَدِّمٍ صَحِيحٍ مُسَلِّمٍ

مَعَ الرِّجَالِ الضُّعَفَاءِ الَّذِينَ جَرَى ذِكْرُهُمْ
فِي مُقَدِّمَةِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لِصَحِيحِهِ

قَدَّمَهُ

فضيلة الشيخ المحدث الكبير العلامة محمد يوسف البنوري رحمه الله

فضيلة الشيخ مولانا محمد ادریس المیرتی الأنصاري رحمه الله

إعداد وترتيب

محمد نوري البدخشي

جَامِعَةُ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ
عَلَامَةُ بَنُورِي تَأْوُنُ كَرَاتشي



بنوري

www.islamin sight.org

الشَّيْخُ وَالتَّفْصِيلُ فِي الْحَرْجِ وَالتَّعَدُّلِ

مَعَ

تَسْهِيلِ مُقَدِّمَةِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ

مَعَ الرِّجَالِ الضُّعَفَاءِ الَّذِينَ جَرَى ذِكْرُهُمْ
فِي مُقَدِّمَةِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لِصَحِيحِهِ

قَدَّمَ لَهُ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْمُحَدِّثِ الْكَبِيرِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ الْبَنُورِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ
فَضِيلَةُ الشَّيْخِ مُوَلَانَا مُحَمَّدِ أَدْرِيسَ الْمِيرْتِي الْأَنْصَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

إِعْدَادُ وَتَرْتِيبُ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِ حَسَنًا

جَامِعَةُ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ
عَلَامَةُ بَنُورِي تَأْوَنُ كِرَاتِشِي



www.islaminsight.org

جميع الحقوق محفوظة للناسر

2004

Email: umaranwer@gmail.com

Cell: +923333900441

الشَّحْرُ وَالْتَفْصِيلُ فِي الْجَوْعِ وَالْبُعْدِ

مَعَ

تَسْهِيلٍ مُقَدِّمَةٍ لِصَحِيحِ مُسْلِمٍ

الْمُرْتَبُ

حَمْدُ أَنْوَرِ الْبَدَخْشَانِي
أُسْتَاذِ الْجَامِعَةِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ
عَلَامَهُ بَنُورِي تَاوُنْ كِرَاتِي ٥

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

اسم الكتاب :-	الشرح والتفصيل في الحج والتعمير
	مع
	تسهيل مقلات متبع مسلم
المرتب :-	محمد انور البديخشانی الورڈوچی
الطابع :-	القادر پرنٹنگ پریس
الناشر :-	
العدد :-	۱۰۰۰
السر :-	۱۴ روبيہ پاکستانیہ
سنة الطبع :-	۱۴۰۳ھ
الخطاط	عینو سربازئی

العنوان

- (۱) جامعۃ العلوم الاسلامیہ، علامہ بنوری ٹاؤن کراچی
- محمد انور بدخشانی
- (۲) جامع مسجد سبحانی پبلیک پارس، بزنس ریکارڈر روڈ کراچی

الفهرس

العدد	الموضوع	١٢٠	١٢١	الصفحة
١	مقدمة الطبع الأول	٩	١٣	٢٣
٢	مقدمة الطبع الثاني	١١		باسبابه
٣	رأى المحدث الكبير علامة العصر	١٢	١٤	القول بضعف أبي حنيفة
	السيد محمد يوسف البتوري	٣٣		في الحديث تعصبه
٤	تقرير الأستاذ المحقق مولانا	١٣	١٥	٢٥
	محمد ادریس الانصاری			والخطيب بعد وثيق ابن المديني
٥	علم الجرح والتعديل	١٢	١٢	٢٦
٦	ثبوت الجرح والتعديل			اصحابه من المرجعة؟
	باكتاب والسنة		١٧	٢٨
٧	اباحة الغيبة في القاء السنة	١٧		لا الجرح المبهم
٨	بدا الجرح والتعديل	١٨	١٨	٢٨
٩	المتكلمون من الصحابة			التي لا يذكر فيها سب
	في الجرح والتعديل			الجرح التوقف
١٠	اول الجامعين كلام في	٢٠	١٩	٢٩
	الجرح والتعديل			والتعديل على الصحيح
١١	الكتب المؤلفة في هذا	٢١	٢٠	٢٩
	الفن			اي من الجرح والتعديل
				يقدم؟
١٢	لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة	٢٢	٢١	٣٠
	ولا الاكتفاء بالجرح فقط			لا يؤثر الجرح المفتر
				فمن ثبتت عدالة

العدد	الموضوع	الصفحة	العدد	الموضوع	الصفحة
٢٢	لا يحل الاخذ بقول كل جارج	٣٠	٣٢	كلام الساجي في العلل والخلاف	٣٩
٢٣	نقنت بعض النقاد في جرح بعض اهل البلاد	٣١	٣٣	لا يصلح ان يقول عليه اصلاً من الطعن ما يضربه الطاعن نفسه لا غير	٤٠
٢٤	اربعض المذاهب خاصة اقسام المتكلمين في الزواة	٣٢	٣٤	من اُبغض الرجل لأنه من بني فلان فهو متعصب مردود الشهادة	٤١
٢٥	مراتب التعديل والفاظه	٣٤	٣٥	الجرح للاستقام والتشفي من تلبس ابليس	٤٢
٢٦	الفاظ الجرح ومراتية	٣٥	٣٦	تسامح ابن حجر في نقد الرجال	٤٣
٢٧	كلمة في كتب الجرح والتعديل للعلاء الكوثري	٣٦	٣٧	كتمان ابن حجر كذب قول معمر بن شبيب في توالي التأسيس واعترافه في لسان الميزان	٤٤
٢٨	كلام العقيلي في ساداتنا لفساد معتقدا وكلام ابن عدي لتعصبه المذهبي	٣٧	٣٨	ومن هذا القبيل اخراج البيهقي وابي نعيم الاصبهاني عن بعض الكذابين طبقات المجر وحين	٤٥
٢٩	ابراهيم بن محمد شيخ النفا ضيع في الحديث ولكن ابن عدي لم يقدح عليه	٣٨	٣٩	تسهيل المقدمة : قوله اما بعد يرحمك الله الخ	٤٦
٣٠	منزلة سائر كتب البخاري ليس كمرتبة صحيحه	٣٩	٤٠	قوله الا ان جملة ذلك الخ	٤٧
٣١	منزلة كتب ابن حبان في الرجال	٤٠	٤١	قوله ثم انا ان شاء الله الخ	٤٨

العدد	الموضوع	الصفحة	العدد	الموضوع	الصفحة
٤٣	اقسام المعنى الزائد الذي يكور الحديث لأجله .	٤٦	٥٦	الجواب عن رواية بعض الائمة عن هؤلاء الضعفاء المبتروكين	٦٤
٤٤	قوله فاما القسم الاول	٤٩	٥٢	القاعدة الثالثة	٦٥
٤٥	قوله فاما ما كان منها الخ	٥١	٥٨	فعل كثير من الفقهاء في رواية الضعاف والاحتياط بها في الاحكام فيمجد جدًا	٦٥
٤٦	قوله وبعد يرحمك الله الى قوله احد الكاذبين	٥٤	٥٩	القاعدة الرابعة	٦٦
٤٧	باب وجوب الرواية عن الشفقة وترك الكذابين	=	٦٠	ذكر الجارحين والمجروحين ووجه المرح	٦٧
٤٨	باب تقليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم	٥٦	٦١	عبد الله بن المسعود المدائني	=
٤٩	باب النهي عن الحديث بكل ما سمع	=	٦٢	عمرو بن خالد	=
٥٠	باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها .	٥٧	٦٣	عبد القدوس الشامي	=
٥١	باب في ان الاسناد من الدين الخ	٥٩	٦٤	محمد بن سعيد المصلوب	=
٥٢	جرح الرواة من النصيحة في الدين .	٦٣	٦٥	خيث بن ابراهيم	=
٥٣	القاعدة الاولى	=	٦٦	سليمان بن عمرو	=
٥٤	شروط اجازة المرح و قبوله	=	٦٧	عبد الله بن محرز	٧٠
٥٥	القاعدة الثانية	٦٣	٦٨	يحيى بن ابى انيسة	=
			٦٩	الجراح ابن المنهال	=
			٧٠	عباد بن كثير	٧٢

العدد	الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
٧١	حسين بن عبد الله بن منقذ	٧٣	الحارث بن حصيرة الازدي الكوفي	٨٥
٧٢	عمرو بن عبيد	=	ابوامية عبد الكريم	=
٧٣	عمرو بن ثابت	٧٦	ابوداود الاعشى	٨٦
٧٤	القول بغير علم اقيم من	=	صالح بن بشير المرمى القاص	٨٧
	السكوت	٩٠	الرشيدة قاضي واسط	٨٧
٧٥	شهر بن حوشب	٧٧	الحسن بن عمارة	٨٨
٧٦	توثيق الائمة السلف	=	خالد بن محدود	٨٩
	شهر بن حوشب	٩٣	زياد بن ميمون	=
٧٧	وجه ضعف الصوفية	٧٨	التوضيح	٩٢
	في الرواية	٩٥	مهدى بن هلال	٩٣
٧٨	غالب بن عبيد الله	٧٩	ابان بن ابي عياش	=
٧٩	هشام بن زياد	=	اسماعيل بن عياش	٩٤
٨٠	روح بن عطف	٨٠	تغديل الائمة اسفيل بن عياش	٩٥
٨١	بقية	=	المعلّى بن عرفان	٩٦
٨٢	الحارث الاعور الهذلي	٨٢	شعبة الذي يروى عنه ابن	=
٨٣	المغيرة بن سعيد ابو	=	ابي ذئب	
	عبد الرحيم	١٠١	محمد بن عبد الرحمن	=
٨٤	شقيق الضبي الكوفي	٨٣	صالح مولى التوأمة	=
	ابو عبيد القاص	١٠٣	ابو الحويرث	=
٨٥	جابر بن يزيد الجعفي	=	تنبيه وايقاظ	٩٧

العدد	الموضوع	العدد	الصفحة	الموضوع	العدد
				جرار بن عثمان الانصارى المدني	٩٨
١٠٤	باب صحة الاحتجاج بالمعنع			شرجيل بن سعد	=
١٠٥	القول الفاسد المطروح			فرقد بن يعقوب	=
١٠٦	بيان وجه فساد ذلك القول			محمد بن عبد الله بن عبيد الله	=
	وذكر القول الراجح			يعقوب بن عطاء	٩٩
١٠٧	ذكر دليل المعاصر ثم رده			حكيم بن جبير	=
=	دليل المعاصر			عبد الأعلى	=
١٠٨	رد دليل المعاصر			موسى بن دينار	=
١٠٩	ذكر الروايات التي وردت			موسى بن دهقان	=
	مرسلاً ومتصلاً			عيسى بن أبي عيسى المدني	=
=	الأولى			عبيدة بن معتب	=
=	الثانية			السري بن اسماعيل	=
=	الثالثة			محمد بن سالم	=
١١٠	الرابعة			قوله واشباهه ما ذكرنا من	١٠٠
=	ايراد الاشكال على قول			كلام اهل العلم	
	المعاصر			بحث المعنع	١٠٢
١١١	مخالفة قول المعاصر عن الجمهور			تعريف المعنع ومثاله	=
=	لا تقبل رواية المعنع المدس			حكم المعنع	=
	من غير ثبوت السماع			حكم المثنى ونحوه	=
١١٢	ذكر المثال الالزامي			الفرق بين المرسى الحق والمدس	١٠٣
=	خبر المعنع الغير المدس حجة				
	عند الجمهور				

العدد	الموضوع	الصفحة
١٠٥	ذكر الامثلة التي تدل على إمكان اللقاء كان	١١٣
١٠٦	تلخيص ما قال الامام المسلم في الحديث المعنع	١١٤
١٠٧	اختلاف العلماء في شرائط اتصال المعنع وقبوله	=
١٠٨	محاكمة ابن حجر بين مسلم والبخاري وغيره	١١٥
١٠٩	محاكمة الامام النووي بين مسلم والبخاري وغيره	١١٦
١١٠	محاكمة الشيخ العثماني صاحب فتح الملهم	=
١١١	الجواب عن اشكال الحافظ ابن حجر	١١٧
١١٢	الجواب عن اشكال صاحب فتح المغيث	١١٨
١١٣	الجواب عن اشكال الامام النووي	=
١١٤	جملة ما في صحيح مسلم من الاحاديث	١١٩
١١٥	عدد المرسل في صحيح مسلم	=
١١٦	عدد المنقطع في صحيح مسلم	=
١١٧	عدد المعاقات في صحيح مسلم	١٢٠
١١٨	شرح صحيح مسلم ومختصراته	=

بُشْرَى لَكُمْ وَحُسْنُ مَأْتٍ

اخوافي الطلبة! وفقكم الله واياي

للمخير كآله، ساقدم لكم "التعويذ في ما قال ابو داود"

ان شاء الله تعالى

مقدمة الطبع الأول

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
عَلَى سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَعَلَى آلِهِ
وَأَصْحَابِهِ وَآزْوَالِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ وَاتَّبَاعِهِمْ أَجْمَعِينَ

أما بعد فحين دراستي الكتاب الثالث بعد
كتاب الله في الأرض صَحِيحُ الْإِمَامِ الْهَامِ مُسْلِمِ بْنِ
الْحَجَّاجِ الْقَشِيرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي سَنَتِهِ بِالمدرسة
العَرَبِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ (صَانِهَا اللَّهُ وَسَلَّمْ) مَوْسَمَهَا عَنْ
كُلِّ كَرْبٍ وَفِتْنٍ) عِنْدَ الشَّيْخِ الْحَاجِّ الْمُحْتَرَمِ مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ
أَدْرِيسِ الْمِيرَقِيِّ أَسْتَاذِ الْحَدِيثِ وَمُديرِ الْمَجْلَةِ "الْبَيْتَات"
أمر الشيخ شركاء الدرس أن يجمعوا الضعفاء الذين أوردتهم
الامام مسلم في مقدمة صحيحه مع ذكر جاريهم وبيان وجوه
الجرح في ثلاثة أعمدة بحيث يشمل الأول على المجروحين
والثاني على الجارحين والثالث على وجوه الجرح - فامتثلتُ
الأمر واخذت في الترتيب كما أُمِرت وجعلت قدوتي
في هذا الشأن شرح الامام النووي قدس سرّه وفتح الملهم

شرح صحيح مسلم للعلامة العثماني (نور الله مرقا) فجمع عندى شيء يصلح
 للتقديم عند الشيخ حفظه الله، ثم قدمته فى خدمته فنظر اليه
 نظرة عابرسبيل وقال هكذا أردت ومن سماع هذه الكلمة سررت
 جداً وأردت ان اضيف اليه شيئاً من المصطلحات الضرورية من
 علم الحج والتعديل من ماخذ قوية واقدمه فى خدمة الشيوخ
 عامة وبملاحظة شيخى العلامة البنورى ادام الله فيوضه
 خاصة، فان متوبوه فتفحة من نفحاتهم القدسية وإلا فمتى
 ومن الشيطان فلنترقته ثم لننسفته فى اليم نسفاً.
 ولكن بعد ما اتفق الشيخان على صحته وكونه نافعا للطلاب
 همست على طبعه ونشر مع عدم موافقة الظروف لطباعته، ولعل الله
 يحدث بعد ذلك امراً.

مجلد انوار البدخشانى (الوردوجى)

سنة ١٣٩٥ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الطَّبْعِ الثَّانِي

الحمد لله الذي بعث في الامة رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين .

فاشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله الذي بلغ الرسالة وادى الامانة ونصح الامة ، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله واصحابه ومن تبعهم باحسان الى يوم القيامة .

اما بعد : فقد كتبت في سنة ١٣٩٠ هـ بحثا عن الرجال الفضلاء الذين جرى ذكرهم في مقدمة صحيح الامام مسلم مع جاريهم ووجوه الجرح ، وكان مرثبا في ثلاثة جداول ، جدول في اسماء المجروحين و جدول في اسماء جاريهم و جدول في وجوه الجرح وافادني هذا المنهج السهل الموجز استاذي المحترم فضيلة الشيخ مولانا محمد ادریس الانصاری حفظه الله استاذ الحديث الشريف بجامعة العلوم الاسلامية علامة بنوری تاوان کراتشی ورئيس وفاق المدارس العربية باکستان ، وذلك حين تدريسه صحيح الامام مسلم لطلبة السنة النبوية ، ومعلوم على كل احدا ان اسلوب الشيخ في تدريسه ممتع جدا يجلب قلوب المستفيضين ويشوق علمهم .

ثمة اضعفت اليه شيئاً من مصطلحات الجرح والتعديل
تقدمة لهذا البحث ورجاء لنفع الطلاب ، وبعد الانتهاء قدّمت
لسيّدي ومرشدي علامة العصر المحدث الكبير الشيخ محمد يوسف البتوري
(رحمه الله رحمة واسعة) طلباً لاصلاح ما فيه من الاخطاء والزلات
فسمّاه (الشرح والتفصيل في الجرح والتعديل) وكتب عليه ما يلي أبداً
لرأيه الشريف :

رأى المحدث الكبير علامة العصر السيّد محمد يوسف البتوري قدّس سرّه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قد وقفت على هذه الرسالة النفيسة "الشرح والتفصيل
في الجرح والتعديل" للبحث عن رجال الحديث الضعفاء
الذين جرى ذكركم في مقدّمة الامام مسلم لصحيحه
مع اضافات مفيدة مهمة من اصول الجرح والتعديل
التي جمعها اخونا المولوي محمد انور البدخشا في بارك الله
في علمه وحياته) متخرج المدرسة العربية الاسلاميّة
والاستاذ بها من مهمات كتب الفن فوجدتها في غاية الجودة .
اسأل الله أن ينفع بها كما نفع باصلها وهو ولي التوفيق
والهداية .

كتبه محمد يوسف البتوري

٤ ربيع الاول ١٣٩٥ هـ

وكما قدّمته بعد ذلك لفضيلة الاستاذ مولانا محمد ادریس
الانصاری حفظه الله تعالى لينظر فيما امرني بجمعه وترتيبه
اصدقت امر كذبت، فاطهر رأيه الشريف وكتب ما يلي :

تقريظ الاستاذ المحقق مولانا محمد ادریس الانصاري حفظه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ان من فضل الله على ومن سعادتي ان فوض الى تدريس
صحیح مسلم في الحديث النبوی الشريف منذ اعوام بالمدرسة
العربية الاسلامية . وان من اسلوبي في تدريس مقدمة صحیح
مسلم في اول العام الدراسي اني ارشد الطلبة الى اعداد قائمة
الرواة المجروحين الذين وردت اسماءهم في المقدمة مع ذكر
من جرحهم من اثمة النقد واسباب الجرح مفصلة حتى يشمل
عليهم حفظ اسماءهم وضبطها ويساعدهم عند الاختبار فيقوم
المجدون من الطلبة باعداد قائمة الرواة المجروحين على
مناهجهم الخاصة وكان من بين هؤلاء المجدين اخي في الله المولى
محمد انور البدخشاني فقد قام بوضع هذه القائمة على احسن
ترتيب مع اضافات مفيدة مهتة من اصول الجرح والتعديل من
شرح صحيح مسلم للامام الهمام النووي وشرح شيخنا العلامة شبير احمد
العثماني قدس الله سره فتح الملهم وغيرها من محمات كتب الجرح
والتعديل .

وزادني سرورا عندما سمعت انه يريد طبع هذه الرسالة وقد

سماعها «الشرح والتفصيل في المخرج والتعديل» فراجعتها ثانياً بكل امعان
فوجدتها طليقة لطلبة الحديث، واسأل الله سبحانه ان يتقبلها
منه ويرزق لها القبول وان ينفع بها اساتذة الحديث وطلابه
بعمته وكرمه انه سميع مجيب.

العبد الفقير الى الله الغنى
محمد ادریس غفر الله له ولشأنه الأعلام
٢٦ جمادى الاولى سنة ١٣٩٥ هـ

ولما رأيت اتفاق الشيخين على كون البحث نافعا لطلاب
الحديث الشريف فرحت جداً وارردت طبعه ونشره فقام بطبعه
فضيلة الشيخ عبد القادر البخاري ثم المديني حفظه الله وورعه
مجاناً على اهله، وكانت الفترة بين الجمع والنشر حوالي خمس سنوات
(١٣٩٥ هـ) ولما رأى الاستاذ المحترم (مولانا محمد ادریس) نفعه من
ناحية ورغبة طلبة الحديث الشريف من ناحية اخرى امرني
بنشره مرة ثانية مع اضافة تسهيل بحث المعنعن على الاقل
فيادرت للامتنان وبدأت في تسهيل المقدمة (مقدمة صحيح مسلم)
كلها بعبارات سهلة واضحة (حسب الاستطاعة) راعياً حل المشكلات
العلمية على ضوء ما قاله الشراح الثلاثة، الامام النووي والعلامة
السنوسي والعلامة العثماني (طيب الله ثراهم) في شروحه، و
بعد الفراغ عن تسويده قدّمته للاستاذ الانصاري حفظه الله
فبعد ان طالعه خصوصاً بحث المعنعن الذي اكدني لتسهيله

وتلخيصه مراراً قال ما حاصله : ان في نشره نفعاً للطلاب المدربين
 فاجتهدت لطبعه ونشره مرة ثانية بعد تبديل الترتيب السابق
 وتقديم بعض المباحث وتأخير أخرى فجاء كما ترى ولا انكر
 المقولة المشهورة (من صنف قد استهدف) ومع ذلك الرجاء
 من الدارسين الكرام النظر بعين الاصلاح والانصاف لا الانتقاد
 والاعتساف. اللهم يستر امورنا كلها في الدارين واجعلنا
 من الذين يحاسبون حساباً يسيراً ثم ينقلبون الى اهلهم مسرورين
 آمين

محمد انور البديخشاني (الوردجي)

محرم الحرام سنة ١٤٠٣ هـ

علم الجرح والتعديل

هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بالفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الالفاظ وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرع عظيم والكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كثير من من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وجوز ذلك تورعاً وعملاً للشرعية لا طعناً على الناس وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة والتثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق والأموال فلهذا افترضوا الكلام على نفوسهم على ذلك - (مقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ص ١)

ثبوت الجرح والتعديل بالكتاب والسنة

قال الله تبارك وتعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ۝

وقال جل ثناؤه مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ -

وقال جل ذكره وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنكُمْ .

وقال تعالى ذكره وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِمْ

وعن عائشة رضي الله عنها قالت امرنا رسول الله صلى الله

عليه وسلم ان ننزل الناس منازلهم . (مسلم ص ١ ج ١)

وعن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

سيكون في اخرا متي اناسك يحدثونكم بما لم تسمعوا انتم

ولا اباؤكم فاياكم واياهم (مسلم ص ١ ج ١)

قال النبي صلى الله عليه وسلم في التعديل ان عبد الله

رجل صالح وفي الجرح بسئ اخوا العشيرة وقال متى ترعون عن

ذكر الفاجر هتكوه يحذره الناس .

تدري بالراوي

، البخاري ص ٢ ج ٢

)

تباح الغيبة في ستة مقامات

ذكر النووي في رياض الصالحين والغزالي في

”احياء علوم الدين“ وغيرها في غيرها ان غيبة الرجل

حيًا وميتًا تباح لغرض شرعي لا يمكن الوصول اليه الا بها

وهي ستة الاولى التظلم فيجوز للمظلوم ان يتظلم

الى السلطان والقاضي وغيرها ممن له ولاية او قدرة

على انصافه من مظلومه فيقول فلان ظلمني كذا .

الثاني الاستعانة على تغيير المنكر ورد العاصي

الى الصواب فيقول لمن يرجو امته ازالة المنكر فلان يفعل كذا
 فازجره الثالث، الاستفتاء فيقول للمفتي ظلمي ابي بكذا انما
 سبيل الخلاص منه؟ الرابع، تحذير المؤمنين عن الشر و
 نصيحتهم ومن هذا الباب المشاورة في مصاهرة انسان او مشاركة
 او ايداعه او معاملته او غير ذلك ومنه جرح الشهود عند القاضي
 وجرح رواة الحديث وهو جائز بالاجماع بل واجب للحاجة ومنه ما
 اذا رأى متفقاً يتردد الى مبتدع او فاسق يأخذ عنه العلم
 وخاف ان يتضرر المتفقه بذلك فينصحه ببيان حاله بشرط
 ان يقصد النصح ولا يجمله على ذلك الحسد والاحتقار.

الخامس، ان يكون مجاهرًا بفسقه او بدعته فيجوز ذكره
 بما يجاهر به من العيوب دون غيره.

السادس، التعريف كان يكون الرجل معروفًا بوصف يدل على
 عيب كالاعمش والاعرج والاصم والاعور والاحول وغيرهما فهذه
 ستة ابواب ويلحق بها مما يانظرها ويشابهها ودلائلها في كتب
 الحديث مشهورة وفي كتب الفقه مسطورة. (الرفع والتكميل للشيخ الكنوي)

كيف بدء المخرج والتعديل؟

- ولا شك ان مرتبة الستة النبوية في الحجية تلي مرتبة
 الكتاب الكريم اذ هي مفتحة لنصوصه ومبينة لمعناه بتخصيص
 عامه وتقييد مطلقه وتوضيح مشكله وتعيين مبهمه وتعليل

محكمة واتباعه واجب كالكتاب بنفق الكتاب وَمَا أَشْكُرُ الرَّسُولَ
فَخُذُوا وَمَا نَهَكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وقد حرم المسلمون في عصر
النبوة على حفظها في صدورهم ونشرها في مجتمعاتهم وروايتها
عند الحكم على النوازل واحدا ثم وكذا ذلك في عصر الخلفاء الراشدين
وكبار التابعين وكان يروونها الفقهاء والقضاة والمعلمون ولمرتدون
في الكتب تدوينها خاصا لعدم شيوع الكتابة حينئذ ولعدم
الدواعي للتدوين بل كانت محفوظة في صدور العدول الأمناء ومع
ذلك فقد كان لبعض الصحابة مکتوبات قد كتبوها في عهد النبوة
لحفظ الحديث والمراجعة اليها عند الحاجة كالصادقة لعبد الله
بن عمرو بن العاص وكان لكبار التابعين رحلات الى بعض الامصار
لطلب الخبر وسماعه متن مع او فخر بروايتهم ومضت المائة الاولى
وكل رواية السنة اما صحابي عدل ضابط الاماكان من القليل
الذي يقع من الخطأ والنيان واما تابعي كبير ثقة يتجرى الصدق
ويستد في الرواية الاماكان من اليسير الذي يقع لبعضهم من
الاهام والاطاء ومع ذلك فتكلم ابن عباس وعبيدة بن المصعب
وانس بن مالك والسيدة عائشة وتكلم من كبار التابعين الشعبي
وابن المسيب وابن سيرين وغيرهم ولما كان اوائل المائة الثانية
وعمر واسط التابعين وجد من الرواة من يرفع الرسل
والمنقطع ومن كثر خطأه وازداد ذلك في عصر صفار التابعين
بعد الحسنين والمائتين فيها كان كبار اتباع التابعين وظهرت الفرق
السياسية وانتشر الكذب والعصبية وزاحمت الثقافات

الاعجمية المعارف الشرعية وظهر من يتعمد الكذب ترويحاً لبدعته
وانتصاراً لمذهبه فاضطر العلماء الجهابذة من علماء الجرح
والتعديل الى اتساع النظر والاجتهاد في التفتيش عن الرواة
ونقد الاسانيد فتكلم شعبة ومالك ومعر وهشام الدستواقي
ثم ابن المبارك وهيثم وابن عيينة ثم يحيى بن سعيد القطان
وتلامذته كعلي بن المديني ويحيى بن معين وتكلم من علماء
المائة الثالثة احمد بن حنبل وطبقته وتلاميذهم من
يعدم كالبخاري ومسلم وابي ذرعة وابي حاتم ثم تلاميذهم
كالترمذي والنسائي الى اخر عصر الرواية واخر المائة الثالثة
(تدريب الراوي ٢٠١)

أول من جمع كلامه في الجرح والتعديل والذي تكلم بعده

الجرح والتعديل من اهم ما يعنى به اهل الاثر و
قد ألف الحافظ فير كتباً جماً ما بين مطول ومختصر وأول
من جمع كلامه في ذلك الحافظ يحيى بن سعيد القطان وقد تكلم
في ذلك من بعده تلامذته ثم يحيى بن معين وعلي بن المديني
واحمد بن حنبل وعمر بن علي الفلاس وتلاميذهم مثل ابني
ذرعة وابي حاتم والبخاري ومسلم وابي اسحق الحونجاني
وتلاميذهم في ذلك من بعدهم مثل النسائي وابن خزيمة والترمذي
والدولابي والعقيلي وله مصنفات مفيدة في معرفة الضعفاء.

(مقدمة فتح الملمم ١٦)

الْكِتَابُ الْمَوْلُفَةُ فِي هَذَا الْفَنِّ

ومن الكتب المولفة في ذلك كتاب أبي حاتم بن حبان
وكتاب أحمد بن عدي وهو اكمل الكتب في ذلك واجلها
هو الكتاب الذي يدعى الكامل وكتاب أبي الفتح الأزدي و
كتاب أبي محمد بن أبي حاتم وكتاب الدارقطني في الضعفاء
وكتاب الحاكم فيهم وقد صنف أبو الفرج بن الجوزي كتاباً
كبيراً اختصره الذهبي وجعله ذيلين وجمع معظم ما فيهما
في ميزانه وقد عول الناس عليه مع أنه تبع ابن عدي في
إيراد كل من تكلم فيه ولو كان ثقة ولكنه التزم أن لا يذكر
أحداً من الصحابة ولا الأئمة المتبوعين -

قال في الميزان وما كان في كتاب البخاري وابن عدي و
غيرهما من الصحابة فأنى سقط لهم لجلالة الصحابة ولا أذكرهم
في هذا المصنف إذا كان الضعف أنما جاء من جهة الرواية إليهم
وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً
لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس وقد ذيل عليه الحافظ
زين الدين العراقي في مجلد وقد التقط منه الحافظ ابن حجر
من ليس في "تهذيب الكمال" وضم إليه ما فاتته من الرواية و
تراجم مستقلة في كتابه المسمى "لسان الميزان" وله كتابان
آخران وهما "تقويم اللسان" و "تحرير الميزان" وللعماد
بن كثير "التكميل" في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل
فمنهم "تهذيب المزني" و "ميزان الذهبي" مع زيادات وتغييرات
وهو أنفع شيء للمحدث والفقير التالي لآثره (مترجم المصنف)

لا يجوز المجرم بما فوق الحاجة ولا الاكتفاء به فمن يوجد فيه التعديل ايضاً

- ولما كان المجرم امرًا صعبًا فإن فيه حقًا لله مع حق الأدمى و
ربما يورث مع قطع النظر عن الضرر في الأخرى ضررًا في الدنيا
من المنافرة والمقت بين الناس وانما جئوا للضرورة الشرعية
• حكموا بأنه لا يجوز المجرم بما فوق الحاجة ولا الاكتفاء على نقل
المجرم فقط فيمن وجد فيه المجرم والتعديل كلاهما من التقاد ولا
جرم من لا يحتاج الى جرحه ومنعوا من جرح العلماء الذين لا يحتاج
اليهم في رواية الاحاديث بلا ضرورة شرعية.

قال السخاوى في «فتح المغيث» بشرح الفية الحديث «لا يجوز
التجريح بشيئين اذا حصل بواحد» وقال الذهبي في ميزان الاعتدال
كذلك من تكلم فيه من المتأخرين لا اورد منهم في هذا الكتاب
الا من قد تبين ضعفه واتضح امره اذ العمدية في زماننا على الرواة
• بل على المحدثين والمفكرين والذين عرف عد التهم وصدقهم في
ضبط اسماء السامعين ثم من المعلوم انه لا بد من صون الراوى
• وستره - فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس تلك ما نذكر
وقال السيوطى في رسالته «الدوران الفلكى على ابن الكركى»
عند ذكر وجوه طعنه على معاصره السخاوى -

«الثالث انه ألف تاريخاً مملوءاً بغيبة المسلمين ورمى فيه
علماء الدين بأشياء أكثرها مما يكذب فيه فالتفت المقالة
التي سبقتها «الكاوى في تاريخ السخاوى» ونزعت فيها اعراض
الناس وهدمت ما بناه في تاريخه الى الاساس الزعم والتكيد»

وقال الذهبي في ميزانه . في ترجمة امان بن يزيد العطار
 "قد اورد ايضا العلامة ابن الجوزي في الضعفاء ولم يذكر فيه
 اقوال من وثقه وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت
 عن التوثيق"

لا يقبل الجرح من غير العلم بأسبابه

وقال الشَّاح السُّبكي "من لا يكون عالماً بالاسباب لا يقبل منه
 جرح ولا تعديل لا بالاطلاق ولا بالتقييد ومثل هذا منقول عن البدر
 بن جماعة ايضا قال الحافظ ابن حجر في شرح نخبته "ان صدر الجرح
 من غير عارف بأسبابه لم يعتبر به" وقال ايضا تقبل التزكية من
 عارف بأسبابها لا من غير عارف وينبغي ان لا يقبل الجرح الا من
 عدل متيقظ (الرفع والتكميل ص ٥٢)

القائل بأن ابا حنيفة ضعيف في الحديث متعصب

وفي فتح الرحموت "شرح مسلم الثبوت لا بد للمزكي ان يكون
 عدلاً وعارفاً بأسباب الجرح والتعديل وان يكون منصفاً ناصحاً لان
 يكون متعصباً ومعجباً بنفسه فانه لا اعتداد بقول المتعصب كما
 قدح الدارقطني في الامام ابي حنيفة بانه ضعيف في الحديث واني
 شناعة فوق هذا فانه امامك ودرع تقى تقى خائف من الله وله كرامات
 شهيرة فبأي شيء يتطرق اليه الضعف ؟ فتارة يقولون انه كان
 مشغولاً بالفقه أنظر بالانصاف أي قبح فيما قالوا ؟ بل الفقيه اولى
 بأن يوخذ الحديث منه وتارة يقولون انه لم يلاق ائمة الحديث

له هو به الدين الحموي الدوشي المتوفى سنة ٦٣٣هـ

انما اخذ ما اخذ من حقاد. وهذا ايضا باطل فانه روي عن كثير من الاثمة كالامام محمد الباقر والاعمش وغيرهما مع ان حاداً كان وعاء العلم فلا خذ عنه اغناء عن الاخذ من غيره وهذا ايضا آية على ورعه وكمال تقواه وعلمه فانه لم يكثر الرواية احتياطاً واقتداءً باكابر الصحابة الذين يخافون على الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتارة يقولون انه كان من اصحاب القياس والرأي وكان لا يعمل بالحديث حتى وضع ابو بكر بن ابي شيبة في كتابه باباً للرد عليه وترجمه بباب الرد على ابي حنيفة، وهذا ايضا من التعصب كيف وقد قيل المراسل؟ و قال "ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فبالرأس والعين وما جاء عن اصحابه فلا تركه"، ولم يخص بالقياس علم خبر الواحد فضلاً عن عام الكتاب ولم يعمل بالاخالة والمصالح المرسلة والعجب انهم طعنوا في هذا الامام مع قبولهم الامام الشافعي. وقد قال في اقوال الصحابة "وكيف التمسك بقول من لو كنت في عصره لحاجته؟" ورد المراسيل وخصص عام الكتاب بالقياس وعمل بالاخالة وهل هذا الا بجهتان من هتوت الطاهنين والحق ان الاقوال التي صدرت عنهم في حق هذا الامام المهم كلها صدرت من التعصب لا يستحق ان يلتفت اليها ولا ينطفي نور الله بافواههم فاحفظ.

وفي "تنوير الصحيفة بمناقب الامام ابي حنيفة" لا تفترو بكلام الخطيب فان عند العصبة الزائدة على جماعة من العلماء كابي حنيفة واحمد وبعض اصحابه وتحامل عليهم بكل وجوه وصنف فيه بعضهم "السلم المصيب في كيد الخطيب" واما ابن الجوزي فقد تابع الخطيب وقد عجب سبطه منه حيث قال

في مرآة الزمان وليس العجب من الخطيب فائتة طعن في جماعة
من العلماء وانما العجب من المجد كيف سلك اسلوبه وجاء
بما هو اعظم.. (الرفع والتكميل صلا)

لا اعتداد بجرح النسائي والخطيب بعد توثيق ابن المديني

يقول الشيخ اللمكنوي في تقديم التعديل على الجرح المفسر
بوجوه عارضة تقتضي ذلك، ولهذا لم يقبل جرح بعضهم في
الامام ابي حنيفة وشيخه حماد بن ابي سليمان وصاحبيه محمد
وابي يوسف وغيرهم من اهل الكوفة بانهم كانوا من المرجئة
ولم يقبل جرح النسائي في ابي حنيفة وهو ممن له تعنت وتشدد
في جرح الرجال ولم يقبل جرح الخطيب البغدادي فيه وفي متبعية
بعد قول ابن حجر في «الخيرات الحسان» نقلًا عن ابن عبد البر
رأس علماء الشأن الذين رووا عن ابي حنيفة وثقوه واشتوا عليه
اكثر من الذين تكلموا فيه والذين تكلموا فيه من اهل الحديث
اكثر ما عابوا عليه الاغراق في القياس والزنى وقد مر ان ذلك
ليس بعيب -

وقال الامام علي بن المديني «ابو حنيفة روى عنه الثوري
وابن المبارك وحماد بن زيد وهشام ووكيع وعباد بن العوام
وجعفر بن عون وهو ثقة لا بأس به وكان شعبة حسن الرأي
فيه» وقال يحيى بن معين «اصحابنا يفرطون في ابي حنيفة
 واصحابه»، فقليل آكان يكذب؟ قال لا -

(الرفع والتكميل صلا)

لا يقبل الجرحُ المفسّر في حق مَنْ غلبت طاعته على معاصيه

- قال السّاجد السبكي في «طبقات الشافعية» : « قد عرفناك ان الجارح لا يقبل منه الجرح وإن فسرهُ في حق من غلبت طاعته على معاصيه وماد حوه على ذاميه ومزكوه على جارحيه اذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثله من تعصب مذهبي او منافسة دنيوية كما يكون بين النظراء وغير ذلك وحينئذ فلا يلتفت الى كلام الثوري وغيره في ابي حنيفة » وابن ابي ذئب وغيره في مالك وابن معين في الشافعي والنسائي في احمد بن صالح ونحوه ولواطلقنا نقد الجرح لما سلم لنا احد من الائمة اذما من امامٍ الا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيدها لكون »
(الرفع والتكميل ص ٣١ و ٣٢)

هل كان ابو حنيفة واصحابه (رضي الله عنهم) من المرجئة؟

- كلاب قد يظن من لا علم له حين يراى في «ميزان الاعتدال» و «تهذيب الكمال» و «تهذيب التهذيب» و «تقريب التهذيب» وغيرها من كتب الفن في حق كثير من الرواة الطعن بالارجاء عن ائمة النقد الاثبات حيث يقولون «رمى بالارجاء»، «او كان مرجئاً» او نحو ذلك من عباراتهم كونهم خارجين من اهل السنة والجماعة داخلين في الفرق الضالة مجروحين بالبدعة الاعتقادية معدودين من الفرق المرجئة الضالة ومن ههنا طعن كثير منهم على الامام ابي حنيفة وصاحبيه وشيوخه لوجود اطلاق الارجاء

عليهم في كتب من يعتمد على نقلهم ومنشأ ظنهم غفلتهم عن احد
 قسمي الارجاء وسرعة انتقال ذهنهم الى الارجاء الذي هو ضلال
 عند العلماء فقد قال محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في كتابه
 . الملل والنحل « عند ذكر فرق الفسالة ومن ذلك المرجئة والارجاء
 على معنيين احدهما التأخير كما في قوله تعالى قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ
 أي امهله والثاني اعطاهم الرجاء اما اطلاق اسم المرجئة على الجماعة
 بالمعنى الاول فصحيح فانهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والاعتقاد
 واما بالمعنى الثاني فظاهر فانهم كانوا يقولون لا يضر ولا ينفع مع
 الايمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة وقيل الارجاء تأخير
 حكم صاحبه الى يوم القيمة فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا من كونه
 من اهل الجنة والتأخر على هذا المرجئة والوعيدية فرقتان متقابلتان
 وقيل الارجاء تأخير على عن الدرجة الاولى الى الرابعة فعلى هذا المرجئة
 والشيعة متقابلتان والمرجئة اصناف اربعة مخرجته الخوارج ومخرجته
 قدرته ومخرجته الجبرية والمخرجة الخالصة « وبعد نقل هذا
 القول مع تفصيله يقول الشيخ الكنوزي والذي يجيب عمله على
 العالم المشتغل بكتب التواريخ واسماء الرجال ان الارجاء يطلق على
 قسمين احدهما الارجاء الذي هو ضلال وهو الذي مر ذكره انفاً
 ثانيهما الارجاء الذي ليس بضلال ولا يكون صاحبه عن اهل السنة
 والجماعة خارجاً وذكرنا ان المرجئة فرقتان مرجئة الضلالة ومرجئة
 اهل السنة والوحيفة وتلاميذته وشيوخه وغيرهم من الرواة الاثبات
 انما عدوا من مرجئة اهل السنة لا من مرجئة اهل الضلالة -

يقبل التعديل لمبهم لا الجرح المبهم

زبد في الجرح من بيان السبب بخلاف التعديل - قال الامام
 النووي في التقريب يقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح
 المشهور ولا يقبل الجرح الامبين السبب قال سيوطي في دليل الاول
 لان اسبابه (اسباب التعديل) كثيرة فيثقل ويشق ذكرها لان ذلك
 يحوج المعدل الى ان يقول لم يفعل كذا ولم يرتكب كذا فعل كذا او
 كذا فيعدد جميع ما يفسق بفعله او بتركه وذلك شاق جداً
 والناس مختلفون في اسباب الجرح فيطلق احدهم الجرح بناءً على
 ما اعتقده جرحاً وليس بحرماً في نفس الامر فلا بد من بيان سببه
 لنظر هل هو قاذم ام لا ؟

قال ابن الصلاح وهذا ظاهر مقرر في الفقه واصوله وذكر
 الخطيب انه مذهب الائمة من حفاظ الحديث كالشيخين وغيرهما.

حكم الجرح والتعديل لمبهمين التوقف

واما كتب الجرح والتعديل التي لا يذكرفيها سبب الجرح فانما
 وان لم نعتمدها في اثبات الجرح والحكم به ففائدتها التوقف فيمن
 جرحوه عن قبول حديثه لما اوقع عندنا ذلك من الريبة
 القوية فيهم فان بحثنا عن حاله وانزاحت عنه الريبة وحصلت
 الثقة به قبلنا حديثه كجماعة في الصحيحين بهذه المشابة
 كما تقدمت الاشارة اليه -

(مقدمة فتح الملهم ص ١٩٢ وص ١٩٣)

الواحد يكفي في الجرح والتعديل على الصحيح

والصحيح ان الجرح والتعديل يثبتان بواحد وقيل لابد من اثنين
كما في الشهادة وجه الصحيح انه كالمركي (وكذا الجرح) للراوي
ناقلا عن غيره فهو من جملة الاخبار ولو كان اجتهاداً من قبل نفسه
فهو بمنزلة الحاكم وفي الحالتين لا يشترط العدد والفرق بينهما شيق
الامر في الشهادة لكونها في الحقوق الخاصة التي يمكن الترافع فيها
وهي محل الاغراض بخلاف الرواية فانها في شيء عام للناس غالباً لا
ترافع فيه ونحو قول ابن عبد السلام «الغالب من المسلمين مهاية
الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم» بخلاف شهادة الزور ولانه
قد ينفرد بالحديث واحد فلو لم تقبل لفاتت المصلحة بخلاف فوات
حق واحد على واحد في المحاكمات ولان بين الناس اجن و
عداوات تحملهم على شهادة الزور بخلاف الرواية -

(مقدمة فتح الملهم ص ١٤٣)

ايُّ مَنْ الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلُ يُقَدَّمُ اِذَا اجْتَمَعَ فِي الرَّاوي ؟

اذا اجتمع في الراوي جرح وتعديل فان كانا مبهمين يقدم
التعديل كما قدمنا وان كان الجرح مفسراً والتعديل مبهماً قدم
الجرح هذا هو الاصح عند الفقهاء والاصوليين ونقله الخطيب
عن جمهور العلماء لان مع الجرح زيادة علم لم يطلع عليها
المعدل وان كان التعديل مفسراً ايضاً بان يقول المعدل عرفت
السبب الذي ذكره الجرح ولكنه تاب وحسنت حالته فانه

حينئذ يقدم التعديل كذا في «تدريب الراوي» بمعنى أنه -
(مقدمة علماء السنن ص ٢٥)

لَا يُؤْثَرُ الْجَرْحُ الْمَفْسَرُ فِيمَنْ ثَبَّتَ عَدَالَتَهُ وَأَمَامَتُهُ عِنْدَ الْأُمَّةِ

من ثبتت عدالته واذا عنت الأمة لامامته لا يؤثر فيه
جرح ولو مفسراً، وكان حديثه صحيحاً لا حسناً فقط -

قال ابو جعفر بن جرير (الطبري) ولم يكن احد يدفع
عكرمة عن التقدم في العلم بالفقه والقرآن وتاويله وكثرة الرقابة
للأثر وأنه كان عالماً بمولاه وفي تقريره جلة اصحاب ابن عباس اياه
ما بشهادة بعضهم تثبت عدالة الانسان وليستحق جواز الشهادة
ومن ثبتت عدالته لم تقبل فيه الجرح وما تسقط العدالة بالظن
قلت فهذا عكرمة جرحه عدة من الأوائل ولكن لم يلتفت المحدثون
الى كلامهم لثبوت عدالته وامامته وعدوا حديثه من الصحاح -
وقال ابن جرير لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الروية
ثبت عليه ما ادعى به وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك
للزم ترك اكثر محدثي الامصار لانه ما منهم الا وقد نسبه قوم
الى ما يرغب به عنه - (مقدمة علماء السنن ص ٢٥)

لَا يَحِلُّ الْاِخْذُ بِقَوْلِ كُلِّ جَارِحٍ

لا يحل لك ان تأخذ بقول كل جريح في آق راو كان وان كان
ذلك الجرح من الاثمة او من مشاهير علماء الأمة فكثيراً
ما يوجد امرأ ما نعا من قبول جرحه وحينئذ يحكم بمرده

جرحه وله صور كثيرة لا تخفى على المهرة منها ؛ او يكون الجرح
نفسه مجروحاً فحينئذ لا يبادر الى قبول جرحه وكذا تعديله ما لم
يوافقه غيره كالازدي فإن في لسانه دهقاً وهو مسرف في الجرح
قال الذهبي في ترجمة ابان بن اسحاق المدني بعد ما نقل عن ابى
الفتح الازدي انّه متزول قلت لا يترك فقد وثقه احمد والعجلي
وابو الفتح يسرف في الجرح وله مصنف كبير الى الغاية في المجرحين
جرح خلقاً بنفسه لم يسبقه احد الى التكلم فيهم وهو متكلم فيه .
وقال الحافظ في « تهذيب التهذيب » في ترجمة احمد بن
شبيب المحبلى البصرى بعدما نقل عن الازدي فيه غير مرضى
قلت لم يلتفت احد الى هذا القول بل الازدي غير مرضى اهـ . وقال
ايضاً في « مقدمة الفتح » في ترجمة عكرمة مانصه اما الوجه الاول
فقول ابن عمر (فيه) لم يثبت عنه لانه من رواية ابى الخلف
الجزاري عن يحيى البكاء انه سمع ابن عمر يقول ذلك ويحيى البكاء
متزول الحديث . قال ابن حبان ومن المحال ان يجرح العدل
بكلام المجرور اهـ - (مقدمة اعلام السنن ص ٢٥٠ وص ٢٦)

قَدْ تَعَنَّتْ بَعْضُ النُّقَادِ فِي جَرَحِ أَهْلِ بَعْضِ الْبِلَادِ أَوْ بَعْضِ الْمَذَاهِبِ خَاصَّةً

ومن النقاد من له تعنت في اهل بعض البلاد او بعض المذاهب
خاصة . دون الكل كالجوزجاني فان له تعنتاً في جرح الكوفيين
خاصة . قال الحافظ في « تهذيب التهذيب » الجوزجاني لا عبرة
بجرحه على الكوفيين اهـ . وكالذهبي فانه لتقشفه وغاية ورعه
مسرف في جرح الصوفية والاشاعرة جداً . قال التاج السبكي

في طبقات الشافعية ، هذا شيخنا الذهبي له علم وديانة وعندنا
على اهل السنة تحمل مفراط فلا يجوز ان يعتمد عليه وهو شيخنا
ومعلمنا غير ان الحق احق بالاتباع وقد وصل من التعصب المفرط
الى حد يستحي منه ام- وكالدارقطني وامثاله من متأخري اهل
الحديث فان لهم تعنتا في ابي حنيفة واصحابه كما لا يخفى
على من طالع كتبهم-

قال العلامة بحر العلوم في (فواتح الرحموت) لا بد للمزكي
ان يكون عدلاً عارفاً باسباب الجرح والتعديل وان يكون منصفاً
ناصحاً لا ان يكون متعصباً ومعجباً بنفسه فانه لا اعتداد بقول
المتعصب كما قدح الدارقطني في الامام ابي حنيفة بانه ضعيف
في الحديث واي شناعة فوق هذا الى ان قال والحق ان الاقوال
التي صدرت عنهم في حق هذا الامام الهما مكلها صدرت من
التعصب لا يستحق ان يلتفت اليها ولا ينطفي نور الله بافواههم
فاحفظه وقال مؤلف تنوير الصريحة لا تغتر بكلام الخطيب
فان عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كابى حنيفة
واحمد وبعض اصحابه وتحامل عليهم بكل وجه وصنف فيه
بعضهم «السهم المصيب في كيد الخطيب» واما ابن الجوزي
فقد تابع الخطيب ام- كذا في الرفع والتكميل-

(مقدمة اعلاء السنن ص ٢٢)

اقسام المتكلمين في الرواة

واذا اجتمع في الراوي جرح مفسر وتعديل فالجرح المفسر
مقدم على التعديل عند الاكثر وقال بعض المحققين يقسم

المتكلمون في الرواة الى ثلاثة اقسام قسم تكلموا في سائر الرواة
 كابن معين وابن حاتم وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك
 وشعبة وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي
 ويقسمون من جهة اخرى الى ثلاثة اقسام ايضاً ١- قسم شدد في
 امر التعديل و ٢- قسم تساهل فيه و ٣- قسم توسط في ذلك -

فالقسم الاول وهو المشدد قد افطر في التثبت في امر التعديل
 فلماذا تراه يؤخذ الراوى بالغلطتين والثلاث فهذا اذا وثق
 راوياً فلا يتوقف في توثيقه واذا ضعف راوياً فتأان في امره وانظر
 هل وافقه غيره على ذلك فان لم يوافق ذلك الراوى احد من
 الجهابذة النقاد فهو ضعيف وان وافقه احد منهم كان موضعاً
 للنظر والبحث فقد قالوا لا يقبل الجرح الا مفسراً يريدون بذلك
 انه لا يكفي في ذلك قول مثل ابن معين مثلاً «هو ضعيف» من غير
 بيان سبب ضعفه فاذا وثق مثل هذا البخارى ونحوه وقم الاختلاف
 في هذا الراوى من جهة تصحيح حديثه او تضعيفه ومن ثم قال
 ارباب الاستقراء في هذا الفن لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن
 قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة يريد اثنان من
 طبقة واحدة ولهذا كان مذهب النسائي ان لا يترك حديث
 الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه وكل طبقة من نقاد
 الرجال لا تخلو من مشدد ومتوسط فمن الاولى شعبة والثوري
 وشعبة اشد منه ومن الثانية يحيى القطان وابن مهدي و
 يحيى اشد منه ومن الثالثة ابن معين واحمد وابن معين اشد
 منه ومن الرابعة ابو حاتم والبخاري وابو حاتم اشد منه فاذا
 وثق ابن مهدي راوياً وضعفه ابن القطان فان النسائي لا يتركه

لما عرف من تشديد ابن القطان ومن نحأ نحوه في النقد ومن المتساهلين في النقد الترمذي والحاكم ومن المعتدلين فيه الدارقطني وابن عدي فليتنبه لذلك فإنه من المواضع التي يخشى ان يغلب فيها الوهم على الفهم كذا قالوا -
(مقدمة فتح الملهم ص ١٤)

مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ وَالْفَاظِهَا

فأعلى مراتب التعديل وارتفاعها عند المحدثين الوصف بما دل على المبالغة أو عبراً بفعل «كاوثق الناس» واضبط الناس «واثبت الناس»، أو نحوه «كاليه المنتهلي في التثبت» ولا أحد اثبت منه «ومن مثل فلان»، ولا أعرف له نظيراً «وفلان يسئل عنه»، والثانية التي تليها ما كرر فيه لفظ التوثيق كثقة ثقة، وثقة ثبت، وثقة حجة، وثقة حافظ ثبت، حجة ثبت، حافظ ثقة متقن، ونحوها كفلان لا يسئل عنه - والثالثة ما لم يتكرر فيه ذلك كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو حجة، أو عدل، أو حافظ، أو ضابط، أو كانه مصحف، أو امام، والحجة أقوى من الثقة ومن قيل فيه ذلك فهو ممن يحتج بحديثه ويدخل في الصحاح وان تفرد به - والرابعة: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به عند غير ابن معين، أو ليس به بأس عند غيره أيضاً، أو متمسك، أو ثقة ان شاء الله، أو مأمون، أو خيار، أو خيار الخلق، ونحوها الخامسة «شيخ» مائل الصدق ماهر «جيد الحديث»، «حسن الحديث»، صدوق سمي الحفظ «صدوق يهر صدوق له أوهام، صدوق يخطئ. صدوق تغير بأخرة» صدوق رمى بالتشيع أو

الصحابة، ونحوهما، فلا ريب روى عنه الناس، «وسط متقارب الحديث ونحوها. السادسة «صالح الحديث» صدوق انشاء الله، ارجو انه لا بأس به» ما اعلم به بأساً، صويلح، مقبول، ليس يبعد من الصواب، يروى حديثه، يكتب حديثه ونحوها ومن قيل فيه هذه يكتب حديثه وينظر فيه لان هذه العبارة لا تشعر بالضبط فيعتبر حديثه بموافقة الضابطين كذا في تدريب الراوي. وعن يحيى بن معين اذا قلت لا بأس به فهو ثقة واذا قلت هو ضعيف فليس هو بثقة لا يكتب حديثه كذا في تدريب الراوي (مقدمة لعلاء السنن ص ٢٩١)

الفاظ الجرح ومراتبه

واما الفاظ الجرح فادناها ما قرب من التعديل فاذا قالوا لثنين الحديث «كتب حديثه ونظر فيه اعتباراً» قال الدارقطني اذا قلت لين «لم يكن ساقطاً متروك الحديث ولكن مجروحاً بشئ لا يسقط عن العدالة وهذه مرتبة اولى ويدخل فيه ما ذكره العراقي «فيه لين» فيه مقال «نعرف وننكر» ليس بذلك «ليس بالمتين» ليس بحجة «ليس بعمدة» ليس بمرضي «للضعف ما هو فيه خلف» تكلموا فيه «طعنوا فيه» مطعون فيه «سيئ الحفظ» فيه ضعف «ليس بذلك القوي» كما فيه ايضاً.

واذا قالوا «ليس بقوي» يكتب حديثه ايضاً للاعتبار وهو دون لين وهذه مرتبة ثانية. واذا قالوا ضعيف الحديث، فدون ليس بقوي، ولا يطرح بل يعتبر به ايضاً وهذه مرتبة ثالثة. ومنها ما ذكره العراقي ضعيف فقط، منكر الحديث، عند غير البخاري «حديثه منكر، واي ضعيف» مضطرب الحديث، لا يحتج به،

مجهول، والرابعة «رد حديثه، ردّ واحدته، مردود الحديث، ضعيف جداً، وإي بمرّة، طرحوا حديثه، مطرح، مطرح الحديث، ارميه، ليس بشيء، لا يساوي شيئاً، لا شيء، ونحوها، والمرتبة الخامسة فلان متهم بالكذب او الوضع، ساقط، هالك ذاهب، ذاهب الحديث، متروك، متروك الحديث، فيه نظر عند البخاري وسكتوا عنه، عنده ايضاً، لا يعتبر به، لا يعتبر بحديثه، ليس بثقة، ليس بثقة، غير ثقة ولا مأمون ونحوها. ومن قيل فيه ذلك أي لفظ من الرابعة او الخامسة فهو ساقط لا يكتب حديثه ولا يعتبر به ولا يستشهد. والسادسة اسوأها وهي ان يقال فلان كذاب ويكذب، دجال، وضاع، يضيع، وضع حديثاً كذا في تدريب الراوي والرفع والتكميل. (مقدمة اعلام السنن ص ٧١، ٧٢)

كَلِمَةٌ فِي كِتَابِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ (إِلْعَلَّامَةُ الْكُوثَرِيِّ)

نجد في «الضعفاء للعقيلي» والكامل لابن عدي، كلاماً كثيراً عن هوى في ساداتنا أئمة الفقه فالأول لفساد معتقده على طريقة العشوية والثاني لتعصبه المذهبي عن جهل مع سوء المعتقد و سار من بعدهما سيرهما أما جهلاً أو تعصباً ولم يؤذ من سلك هذا السلك إلا نفسه ولم يضر من شأن أحد إلا من شأن نفسه. انظر قول ابن عدي في ابراهيم بن محمد بن يحيى الأسلمي شيخ الشافعي نظرت الكثير من حديثه فلم أجده له حديثاً منكراً مع انك تعلم اقوال اهل النقد فيه كاحمد وابن حبان قال العجلي «مدني»، رافضي، جهلي قدري لا يكتب حديثه»، بل كذبه غير واحد

من التقاد ولولا ان الشافعي كان يكثر منه قدراكثاره من مالكم
 لما سعى ابن عدي في تقوية امره استنادا الى قول مثل ابن عقدة ولا
 ادري كيف ينطق لسان ابن عدي عن علم مثل محمّد بن
 الحسن وامامه لم يستغن عن علمه بل به تخرج في الفقه لكن
 المتشبه ببالا يعطى يستغنى عن علم كل عالم متغفما في جهلته
 غير ناظر الى ما وراءه وامامه وهكذا مع سائر ائمتنا كلهم اللهم
 الله سبحانه مسامحته -

ومن معائب كامل ابن عدي طعنه في الرجل بحديث مع أن
 أفته الراوي عن الرجل دون الرجل نفسه وقد اقرب ذلك الذهبي
 في مواضع من كتابه «الميزان» ومن هذا القبيل كلامه في أبي
 حنيفة في مروياته البالغة (عند ابن عدي) ثلاثمائة حديث و
 إنما تلك الأحاديث من رواية أباء جعفر النجيري وكل ما في تلك
 الأحاديث من المؤخذات كلها بالنظر الى هذا الراوي الذي هو من
 مشائخ ابن عدي ويحاول ابن عدي أن يلصق ما للنجيري الى
 أبي حنيفة مباشرة وهذا هو الظلم والعدوان وهكذا باقى مؤخذي
 وطريق فضح امثاله النظر في اسانيدهم واما العقيلي فقد نقلنا
 كلمة الذهبي فيه في مقدمة انتقاد المغني وسبق منّا الكلام
 فيه ايضا -

منزلة سائر كتب البخاري في الرجال ليس كمرتبة صحيحه

واما كتب البخاري في الرجال فليس ثبوتها منه كثبوت الجمل
 الصحيح على ان النظر في اسانيدها هو الطريق الوحيد لتعرف

دخا بئلهما فاذا رأيتة يروى عن نعيم بن حماد تذكر قول
الدولابي وابي الفتح الازدي فيه واذا رأيتة يروى عن الحميدى
تذكر كلمة محمد بن عبد الله عبد الحكم فيه واذا وجدت
يروى عن اسمعيل بن عرعة تبحث عنه في كتب الرجال مع
الانتباه الى انقطاع خبر الحميدى وخبر اسمعيل وهكذا تفعل في
باقي الكتب -

منزلة كتب ابن حبان في الرجال

واما كتاب ابن حبان في الرجال فتنظر حال مؤلفه في
"معجم البلدان" الياقوت في البست /

وقد قال الذهبي عن ابن حبان في "ترجمة ايوب بن عبد الله
من الميزان"، انه صاحب تشيع وتشعيب ولا تنس كلمة ابن الجوزي
في مناقب احمد في ابن المديني وامّا عبد الرحمن بن مهدي فكان
كثير الطعن كثير التراجع. قال ابوطالب المكي في "قوت القلوب"
كان عبد الرحمن ينكر الحديث ثم يخرج بعد وقت فيقول هو
صحيح وقد وجدته - وعن ابن اخيه انه قال كان خالي قد خط
على احاديث ثم صحح عليها بعد ذلك وقرأتها عليه فقلت قد
كنت خطت عليها فقال نعم ثم تفكرت حين ما اتى اذا ضعفها
اسقطت عدالته ناقلها وان جاء في بين يدي الله تعالى وقال لي
لم اسقطت عدالتى رأيتنى لم يكن لي حجة راجع كلمة العجيلي
في سوارات ابنه في "ابن مهدي" واما الخطيب فتدرس اشعاره
التي نقلها ابن الجوزي في "الشعر المصيب" من خطه ثم ما
ذكره سبط ابن الجوزي في "مראה الزمان" بشأنه حتى تعلم

قيمة كلامه في الجرح وكتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم فبعد ان ترى فيه كلامه في البخاري شيخ حفاظ الامة «تركه ابو ذرعة و ابو حاتم» تعلم مبلغ تهويرة فتتروى في قبول ما يقوله من الجرح وفي ادائل ما علقناه على شروط الائمة فوائد من التراجم مرمز في هذا الصدد -

قال ابن معين ربما نتكلم في الرجل وقد حطر حله في —
دار النعيم من زمن بعيد وكما اختلق ابراهيم بن داود الرمادي على لسان ابن عيينة من الروايات وكما افتروا على مالك في هذا الصدد كما يظهر من كلام ابي الوليد الباجي في «المنتقى شرح الموطاء» ص ٢٢٠ وقال ابو الحسن ابن القطان وغيره عن الشاجي مختلف في الحديث ضعفه قوم وثقه اخرون بل تراه كثير الانفراد بمناكير الاخبار عن مجاهيل كما تجد ذلك منه بكثرة في تاريخ الخطيب وقال ابو بكر الرازي في «حديث ذكاة الجنين» عند ذكره عملة انفراد بها الشاجي انه ليس بما مومن ولا ثقة فلا يكون كلامه في العلل والخلاف موضع تعويل اصله وتقصبه البارد مما لا يطلق ومن تعامل على ائمتنا امارا وجامدا لا ينتبه الى دقة مدارك ائمتنا في الفقه فيطعن فيهم بمخالفة الحديث وهو المخالف للحديث دونهم وزائغ صاحب بدعة يظن بهم وانهم على ضلال وهو الضال المسكين -

من الطعن ما يضربه الطاعن نفسه لا غير

ومن الطعون ما يسقط به الطاعن باول نظرة حيث يكون كلامه ظاهرا لمجازفة فاذا رأيته مثلاً يقول «فلان ما ولد في

الاسلام اشأم منه،، لاحظت انه لا شؤم في الاسلام وانه على تسليم وجوه في غير الثلث الواردة في الحديث لا تشك ان درجات الشؤم تكون متصاعدة فالحكم على شخص بأنه اشأم المشؤمين بغير نص من المعصوم حكم غيبي يبرأ منه اهل الدين فمثل هذا الكلام يسقط قائله على تقدير ثبوته عنه قبل اسقاط المقول فيه فمسكين جداً من يسجل مثل هذا الهراء في شأن الائمة القادة واما الطعن في الرجل باعتباره ليس من بلد الطاعن او ليس من قومه او ليس على مذهبه فتعصب باردياً بآه اهل الدين قال الشافعي في «الامر» من ابغض الرجل لانه من بني فلان فهو متعصب مردود الشهادة قال ابوطالب في «قوت القلوب» وقد يتكلم بعض الحقاظ بالاقدام والجرأة في تجاوز الحد في الجرح ويتعدى في اللفظ ويكون المتكلم فيه افضل منه وعند العلماء بالله تعالى اعلى درجة فيعود الجرح على الجارح اه وفيه من الاختلاف في اللفظ لابن فتيبة ما يكشف النقاب عن وجوه مجازفاتهم باسم الجرح والتعديل بعدمحنة احمد-

الجرح للانتقام والتشفى من تلبس ابليس

وقال ابن الجوزي في «التلبس» ومن تلبس ابليس على اصحاب الحديث قدح بعضهم في بعض طلباً للتشفى ويخرجون ذلك مخرج الجرح والتعديل الذي استعمله قدماء هذه الامة للذب عن الشريعة والله اعلم بالمقاصد - ودليل خبث هؤلاء سكوتهم عن من اخذوا عنه - اه

والحاصل ان كتب الجرح من امثال ما سبق وامثال تاريخ

بن خثيمة وكتاب المدتسين» للكرابي لمرتد من لم تغمر فيه سواء
كان من الحفاظ او من الائمة الفقهاء بحيث يجد مثل الصاحب بن
عباد أكبر طعن في كبار الحفاظ واهل الحديث في تلك الكتب ويؤلف
في ذلك مؤلفاً خاصاً وكذلك يفعل بعض الفاتنين في ائمة الدين
فلا نود أن نتوسع هنا في البحث بأكثر من هذا ووما يؤسفه جداً
استمرار هذا التعصب المردود على توالي القرون -

تسامح ابن حجر في نقد الرجال

وهذا الحافظ ابن حجر تراه يسند في لسان الميزان» في ترجمة
معمر بن شبيب انه سمع المأمون يقول امتحنت الشافعي في كل
شيء فوجدته كاملاً وقد بقيت خصلة وهو ان اسقيه من النبيذ
ما يغلب على الرجل الجيد العقل قال! فخذ شئ ثابت الخمار انه
استدعى به فاعطاه رطلاً فقال يا امير المؤمنين ما شربته قط
فغمر عليه فشربه ثم روى عليه عشرين رطلاً فما تغير عقله ولا
زال عن حجته، ثم يقول ابن حجر قلت لا يخفى على من له ادنى معرفة
بالتاريخ انها كذب - اه -

ثم تجد ابن حجر يقول في «توالي التأسيس» ٥٦٥ وقال معمر
ابن شبيب سمعت المأمون يقول امتحنت محمد بن ادريس الشافعي في
كل شيء فوجدته كاملاً مقتصراً على هذا القدر من الحديث مع ان
الحكاية بأسرها مكذوبة فكيف استسأغ ابن حجر الاحتجاج بشطر
الخبر المكذوب في اثبات منقبة الشافعي وما ورد بسند واحد اما ان
يترد كله او يقبل كله وما فعله ابن حجر هنا هي الخيانة بعينها - و
كم سجل عليه ابراصاً به اليه من تعصبات باردة ضد الحنفية

وغيرهم في «الدرر الكامنة» راجع هو أمشها المنقولة من خط السخاوي
وليس هذا موضع بسط لسرد ماله من هذا القليل، ومن هذا القليل ما قاله
في «توالي التأسيس» ص ١٠٠ ويدل على اشتهاؤه في القدماء ما أخرجه البيهقي
عن طريق أحمد بن عبد الرحمن وهو يعلم أن أحمد بن عبد الرحمن هو ابن
الجارود الرقي الكذاب المشهور لا عذر له في رواية البيهقي بطريقه
لأنه يعلم أنه لا يتقى رواية رحلة الشافعي الظاهرة الكذب بطريق
أحمد بن موسى النجار عن عبد الله بن محمد البلوي كما فعل مثل
ذلك أبو نعيم الإصبهاني وهما يعرفان جميعاً أن البلوي كذاب
والنجار مثله لكن قاتل الله المتعصب يفتك بالمتعصبين قال
الذهبي «في الميزان» عن النجار هذا حيوان وحشي. قال حدثنا محمد
سهل الأموي حدثنا عبد الله بن محمد البلوي فذكر عنة مكذوبة
لمن تدبرها اهـ. وهي الرحلة التي كذبها ابن حجر أيضاً في
«مناقب الشافعي» ص ١٠٠ وما يؤخذ عليه ابن حجر ذكره البلوي
في أعداد أصحاب الشافعي وأصفاه أنه من الضعفاء فقط مع أنه
كذاب مشهور وفي هذا القدر كفاية فيها نريد لفت النظر إليه هنا.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ
تَسْلِيمًا كَثِيرًا وَأَخْرَجَ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٠

٢١- يولية سنة ١٩٣٨

كتبه الفقير إلى الألاء مولاه محمداً زاهد بن الحسن
بن علي الكوشى عفا الله عنهم وعن مشائخهم و
قرايتهم وسائر المسلمين - (مقدمة نصب الراية ص ٤٥٠)

طَبَقَاتُ الْمَجْرُوحِينَ

وأما طبقات المجروحين فقد قال الحاكـرفي
« المدخل » المجروحون طبقات -

الأولى :- قوم وضعوا الحديث -

الثانية :- قلوبهم فوضعوا الأحاديث أسانيدها -

الثالثة :- قوم حملهم الشهرة على الرواية عن قوم

لم يدركوهم

الرابعة :- قوم عمدوا إلى الموقوفات ورفعوها -

الخامسة :- قوم عمدوا إلى المراسيل فوصلوها -

السادسة :- قوم غلب عليهم الصلاح فلم يتفرغوا لضبط

الحديث فدخل عليهم الوهم -

السابعة :- قوم سمعوا من شيوخهم ثم حدثوا بما لم

يسمعوا غير اصول سماعهم -

الثامنة :- قوم قد سمعوا كتباً ثم حدثوا من غير اصول

سماعهم -

التاسعة :- قوم جئى اليهم يكتب ليحدثوا بها فاجابوا من

غير ان يدروا انها سماعهم -

العاشرة :- قوم تلفت كتبهم فحدثوا من حفظهم على

التخمين كابن لهيعة -

(تدريب التراويح ص ٥٢٠. ٥٢٣)

تسهيل للقلمية

قوله أما بعد يرحمك، إلى قوله يطول بذكرها الوصف

يقول الامام مسلم رحمك الله (يا أبا اسحق، ابراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه) إنيك (بتوفيق الله تعالى) ذكرت ههنا بالفحص عن معرفة جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنن الدين وأحكامه، والثواب والعقاب، والترغيب والترهيب وما إلى ذلك مما يتعلق بالدين من الشير والآداب والتفسير والعقائد والفتن والأشراط والمناقب، بالأسانيد التي نقلت بها وتداولها أهل العلم فيما بينهم. وارتدت (أرشدك الله) أن قلم مجموعها متناسبة ومعدودة مضبوطة من غير اختلاط ما ليس بحديث كاستنباط فقه أو نقل آراء العلماء أو عخذ من كتاب أو أثر (كما فعل البخاري)

وسألت عني تليخيص تلك الأخبار في شكل مؤلف خاص بلا تكرار كثير، فإنه يشغلك عما قصدت من فهم معانيها واستنباط الأحكام منها.

ولما تدبرت في مسئولك وما يتوول إليه الحال علمت أن له منفعة موجودة وعاقبة حمودة إن شاء الله تعالى، وعند سؤالك عن ذلك الأمر الشاق أيقنت أنه لو سهد لي ذلك العزم ووفق لي ثم قضى الله لي بالتمام والكمال، فأنا أول من يعود إليه ففقه قبل غيري لأسباب كثيرة يطول بذكرها البيان

قوله: الا ان جملة ذلك الى قوله وقد عجز واعن معرفة قليلة

ومجل ذلك المذكور من الاسباب او النفع ان حفظ القليل من الاحاديث اذا كان صحيحاً وضبطه اسهل وانفع من ممارسة الكثير منه اذا كان مجموعاً من الرطب واليابس خصوصاً عند من هو كالعوام في عدم الامتياز بين الصحيح والسقيم من الاحاديث والغث والسمين الا بعد تعليم غيره ايتاء من العلماء المميزين والأئمة النقاد، فاذا كان الامر كما قلنا، فالقصد والتوجه الى الصحيح القليل من هذا الشأن اولي من الكثير السقيم سيما عند هؤلاء الذين لا تميز عندهم. نعم انما يرجي النفع في الاستكثار من الحديث وجمع المكورات منه لخاصة من الناس الذين رزقوا التيقظ والمعرفة باسباب السقيم وعلمه فالمدك من خاصة الناس ينال بغية ويقع على الفائدة في الاستكثار من جمعه بما اوتي من التيقظ والمعرفة ان شاء الله تعالى.

وأما العامة منهم الذين لا يضاعفون الخواص من أهل التيقظ والمعرفة فلا فائدة لهم في طلب الحديث الكثير وقد عجزوا عن معرفة قليلة.

قوله، ثم انا ان شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت عنه وتأليفه على شريطة الى قوله فلا نتولى فعله،

اي بعد ذكر ان الأمر السهل والنافع لي ولك ضبط القليل واقتانه وان الاستكثار شأن أهل التيقظ والمعرفة، فنشر

ان شاء الله تعالى في تخريج ما سألت وتأليفه على شرط سوف
أذكره وهو اننا نعهد إلى مجموعة خاصة، وجملة غالبية، ظاهرة
الصحة عند المحدثين (لجميع الأخبار المسندة أو نصفها، فإنه
يقول ليس كل حديث صحيح وضعته ههنا) من الأخبار المسندة من
رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقسمها على ثلاثة أقسام
لأجل أن روايتها على ثلاث طبقات -

فاذا فرغنا من تخريج القسم الأول اتبعنا الثاني وأما

لما اختلفت العلماء في إتيانه في هذا الكتاب بالقيمين الأولين، فقال الحاكم
والبيهقي: ان المنية اخترمت مسلماً قبل إخراج القسم الثاني، وإنما ذكر
القسم الأول فقط، قال القاضي عياض ما حاصله، كأن الحاكم تأول أنه
إنما أراد أن يفرد لكل قسم وطبقة كتاباً ويأتي بأحاديثها خاصة
منفردة، وليس ذلك مراده بل إنما أراد بما ظهر من تأليفه، وبأن من
غرضه ان يجمع ذلك في الأبواب ويأتي بأحاديث الطبقتين فيبدأ بالأولى
والثانية ثم يأتي بالثالثة على طريق الاستشهاد والاتباع حتى استوفى
جميع الأقسام الثلاثة، فانك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابه
الحديث على ثلاثة أقسام وروايتها على ثلاث طبقات من الناس،
ثم ذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ وأنه إذا اتفق هذا
أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحدق والإقتان، مع كونهم من
أهل السر والصدق، وتعالى العلم، ثم أشار إلى ترك
حديث من أجمع العلماء واتفق الأكثر منهم على تهمة، وبقى من

الثالث فلم نخرج عليه..... ونجتهد في تخريجنا وتأليفنا
أن يكون من غير تكرارهما أمكن إلا أن يأتي موضع لا بد فيه
من تكرار حديث فيه معنى زائد أو تكرار إسناد يقع في جنب
إسناد آخر لعلته تقتضي ذلك لأن المعنى الزائد الضروري للحديث
المراد فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ذلك المعنى
الزائد، إذا لم يمكن قطعه بأن كان للمعنى الزائد منه تعلق بما
بقى أو إعادة ذلك المعنى وحده وقطعه عن الحديث التام اختصاراً

الرواية من اتهمه بعضهم وزكاه بعضهم فلم يذكرهنا ووجدته ذكر في
أبواب كتابه حديث الطبقتين الأوليين. وأتى بأسانيد الثانية منهما على
طريق الإتيان للأولى والاستشهاد أو حيث لم يجد في الباب للقسم الأول
شيئاً وذكر أقواماً تكلم فيهم قوم وزكاهم آخرون، متن ضئف أو اتهم
ببدعة أذعن^ت أنه أتى بطبقاته الثلاث، في كتابه على ما ذكر
ورتب في مقدمة كتابه وبتيه وطرح الرابعة كما نص عليه -
(مقدمة فتح الملهم ملخصاً ١٣٦ وم ١٣٧)

وأجاب عمرو بن الصلاح عما عاب العاصيون مسلماً بروايته في صحيحه
عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقفين في الطبقة الثانية
الذين ليسوا من شرط الصحيح بأربعة أوجه :
الأول : أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره، ثقة
عنده، وقال أبو بكر الخطيب البغدادي وغيره ما احتج البخاري
ومسلم وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على

إن أمكن بأن لا يتعلق بما بقى. ولكن ربما يعسر تفصيله وقطعه عن جملة الحديث فاعادة الحديث الذى فيه ذلك المعنى الزائد كما هو أى بلا قطع وفصل أولى وأسلم إذ ضاق نطاق القطع .

نعم فأما الحديث الذى لا حاجة من اعادته بجملة بل يكفى اعادة المعنى الزائد فلا نكون بصدد ٢ ولا نتوجه إليه إن شاء الله تعالى .

وتلخيصه هكذا : المعنى الزائد الذى يكرر الحديث لأجله على ثلاثة أقسام :

- (١) ما يمكن فصله وقطعه من جملة الحديث من غير تعسر .
- (٢) ما يمكن قطعه مع تعسر وضيق من المقام
- (٣) ما لا يمكن قطعه وفصله أصلاً . ففى الأول لا حاجة إلى تكرار الحديث بجملة بل يكفى اعادة المعنى الزائد، وفى الثانى اعادة الحديث أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب .

الثانى : أن يكون ذلك واقفاً فى المتابعات والشواهد لافى الأصول .

الثالث : أن يكون ضعف الضعيف الذى احتج به طراً بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه فهو غير قادح فيما رواه من قبل فى زمن استقامته .

الرابع : أن يعمل بالشخص الضعيف استناداً وهو عند من رواية الثقة نازل فيقتصر على العالى ولا يطول باضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل الشأن فى ذلك .

(مكمل الكمال للسوسى بزيادة ١-٩)

بجملته أولى وأسلم وفي الثالث إعادته ضروري لا يتم الكلام بدونه.
 قوله فأما القسم الأول إلى قوله فعلى نحو ما ذكر
 من الوجوه نوّلف ما سألت من الأخبار عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم

فأما القسم الأول من الأقسام الثلاثة : فانا نذكر
 أولاً الأخبار التي هي أسلم من العيوب وأتقى من غيرها
 فان ناقلوها هذه استقامة واتقان فيما نقلوا من الحديث
 ولم يوجد في روايتهم إخلال شديد ولا تخليط فاحش
 يعني يوجد فيهم الضبط بأن لا تكون روايتهم مخالفاً عن
 رواية الثقة إلا نادراً كما عرف ذلك الاختلاف والتخليط في
 رواية كثير من المحدثين وظهر في حديثهم .

فإذا ذكرنا أخبار هذا الصنف أي الطبقة الأولى من
 الطبقات الثلاث أوردنا أخبارا الطبقة الثانية اتباعاً
 واستشهاداً فان في أسانيد هذه الأخبار من ليس كالطبقة
 الأولى في الحفظ والاتقان ومع ذلك يشملهم اسم الستر
 والصدق وتقامي العلم يعني لا يكونون متروكين ولم يدفع
 عنهم اسم العدالة والصدق. ولو أردت وضوح الفرق بين
 الطبقتين الأولى والثانية فوازن هؤلاء الثلاث عطاء بن
 السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن سليم وأمثالهم من

له واعلم أن يزيد بن زياد أو ابن أبي زياد اثنان قرشي دمشقي، وكوفي صاحب
 حديث الرايات السود، أحد علماء الكوفة المشهور على سوء حفظه، ولا شك

الذين يعملهم اسم الستر والصدق عند أهل العلم ويعرفونهم
 بقلة الإقتان والإستقامة فإن كمال الوصف عند أهل العلم درجة
 رفيعة وخصلة سنية - (أى وازنهم) بهؤلاء الثلاث من الطبقة
 الأولى منصور بن المعتمر وسليمان الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد
 فى الإقتان والإستقامة وجدت الطبقة الأولى مهابنة للطبقة
 الثانية لا يقاربونهم فإن أهل العلم بالحديث لا يشك فيها
 استفاض من صحبة حفظ منصور والأعمش وإسماعيل وإقتانهم
 لحديثهم وما عرفوا مثل ذلك من عطاء ويزيد وليث
 وكذلك إذا وازنت بين الأقران من أصحاب الحسن وابن سيرين
 كابن عون وأيوب السخيتاني مع عوف بن أبي جميلة وأشعث الحراني وجدت
 بينهما أى بين الأولين والثانيين بوناً بعيداً فى كمال الفضل وصحة النقل
 نعم أن عوفاً وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم
 ولكن الحال ما ذكرنا من الفرق فى المنزلة.

ان كليهما ضعيفان، ولكن عنى مسلم ههنا الثانى الكوفى المتوفى ١٣٣ كما يقول
 الحافظ فى التهذيب : وأقرب النوى فذكر فى مقدمة شرح مسلم
 ترجمة يزيد بن أبى زياد الدمشق قبل هذه الترجمة وزعم أنه مراد مسلم
 بقوله، ابن أبى زياد وفيه نظر. فتح اللهم ملخصاً ما ج ١
 وفى التقریب ١٣٣ يزيد بن زياد أو ابن أبى زياد القرشى الدمشق
 متروك من البعة - يزيد بن أبى زياد الهاشمى مولى الكوفى ضعيف كبير فقير
 صارت لى وكان شيعياً من الخامسة مات سنة ١٣٦ هـ

وإنما ذكرنا أسماء هؤلاء تمثيلاً ليكون علامة يفهم منها من
 خفي عليه طريق أهل العلم في مراتب أهلهم فلا يقصو الرجل العالى عن
 علوه ولا يرفع السافل في العلم فوق منزلته بل يعطى كل ذي حق حقه و
 ينزل كل منزلته فلا يكون تاركا للعدل بالكتاب من قوله تعالى :
 (وفوق كل ذي علم عليم) ولا تاركا للسنة مما روت عائشة رضي الله
 عنها وقالت : أُمروا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينزل الناس
 منازلهم ، فعلى الطرق المذكورة تؤلف مسئولك من الأخبار عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله : فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل
 الحديث متهمون ، إلى قوله : في الأماكن التي يليق بها
 الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالى

فأما القسم الثالث منها ما روى عن قوم أى الطبقة الثالثة
 هم متهمون عند جميع أهل الحديث أو عند أكثرهم ، فلما انتشغل
 بتخريج حديثهم . ثم قسم هؤلاء المتهمين من هذه الطبقة
 إلى صنفين ، صنف اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار - ومثل
 لهذا الصنف نفر الستة (١) عبد الله بن مسور ابى جعفر المدائني
 (٢) وعمرو بن خالد (٣) وعبد القدر الشامي (٤) ومحمد بن سعيد المصلوب
 (٥) وغياث بن ابراهيم (٦) وسليمان بن عمرو ابوداود النخعي وأشباهم
 والصنف الثاني : الغالب على حديثهم المنكر والغلط ، وقال
 أمسكنا عن رواية حديث هذا الصنف أيضاً - ومثل للصنف الثاني
 أيضا نفر الستة ، فقال فمن هذا الضرب من الحديثين (١) عبد الله بن

بن معز (٢) ويحيى بن أنيسة (٣) والجراح بن المنهال أبو العطون
 (٤) وعباد بن كثير (٥) وحسين بن عبد الله ابن ضميرة (٦) وعمر
 بن سهبان ومن غناخوم في رواية المنكر من الحديث فلست أخرج على
 حديثهم ولا تشاغل به، وبعد ذكر الصنف الثاني قبل التمثيل
 له بين علامة الحديث المنكر وحكم الراوى الذى يروى المنكر
 فقال وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته
 للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته
 روايتهم أو لم تكد توافقها إلا في قليل أو لا يتعسف،
 (وقال في منكر الحديث) فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك
 أى تخالف روايته رواية الثقة كان ذلك الراوى مهجور الحديث غير
 مقبول روايته، ولا يستقل حديثه للاحتجاج به، ثم استدل بحكم
 أهل الحديث وأئمتهم في قبول ما يتفرد به المحدث وبيان شرط
 القبول فقال :

لأن حكم أهل العلم والذى يعرف من مذهبهم في قبول
 ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون ذلك المتفرد قد شارك
 الثقة من أهل العلم والحفظ في بعض (أى أكثر) ما روي أو أمعن
 وبالغ في روايته على الموافقة لهم - ثم بعد ذلك أى المشاركة

له ولا يخفى هذه علامة المنكر المردود عند المحققين وهو ما انفرد به غير
 الثقة ولما إذا كان المنفرد ثقة ضابطاً متقناً فالمنكر غير مردود -

(فتح الملهم ملخصاً ص ١٤١)

في أكثر أحاديثهم أو الإمعان على الموافقة إذا زاد وروى أحاديث
ليست عنده هؤلاء الثقات وشدّ بها فتقبل روايته وأحاديثه الزائدة
التي انفرد بها من أصحابه وأما من لم يشاركهم في أحاديثهم
المعروفة ومع ذلك روى أحاديث عديدة لا يعرفونها فلا تقبل
تفرداته ، هذا هو المفهوم من سياق كلام مسلم وسبأه ، كما في
الفتح .

وبعد الفراغ من الاستدلال استشهد بتفرد بعض أصحاب الزهري
وهشام بن عروة عن أكثر أصحابها الحفاظ المتقين فقال : فأما من
تراه يعد مثل الزهري أي يعد أن يروي عن الزهري في جلالة
قدره وكثرة أصحابه الحفاظ المتقين بحديثه وحديث غيره أو لمثل
حديث هشام بن عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك
أي معروف قد نقل عنها أصحابها حديثهما على الإتيان في أكثره ،
فيروى ذلك العامد عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث ما لا يعرفه
أحد من أصحابها وليس هذا العامد من الذين اشتركوا أصحابها
في رواية الحديث الصحيح الذي عندهم ، فلا يقبل حديث هذا الضرب
من الناس الذين يخالفون ثقة أصحاب شيوخم مع عدم الشركة في
الصحيح الذي عندهم . ثم يقول هذا الذي ذكرنا في المقدمة
يدفع به الضرورة فإننا قد شرعنا من مذهب علماء الحديث قدر
ما يقصد إليه ويتوجه من أراد سلوك سبيل القوم في الرواية
ووفق لها . ونزيدك شرحاً وإيضاحاً في مواضع الكتاب عند ذكر الأخبار
المتعلقة في الأماكن التي لا بد فيها من الشرح والإيضاح ، وقد وفي الإمام

الإمام مسلم بوجه هذا كما وفي بوجه السابق في ذكر القسمين الأولين وترك الثالث.

قوله : و بعد يرحمك الله الى قوله أحد الكاذبين

وبعد شرح مذهب أهل الحديث قدر ما يتوجه إليه من أراد سبيل القوم (يرحمك الله) فإن الانتصاب لما سألت من تمييز الصحيح من السقيم والجيد من الردي وتحصيل المقبول من المردود وتأليف كتاب يجمع فيه هذه الأحاديث الميزة المحملة ليس بسهل علينا ولكن سوء صنيع من نصب نفسه محدثاً وادعى كونه عالماً بالحديث وعلله وتخلّفه عن الأمر اللازم عليه من طرح الأحاديث الضعيفة وترك الروايات المنكرة والاقتصار والاكتفاء على الأخبار الصحيحة المشهورة المنقولة عن الثقة المعروفين بالصدق والأمانة سهّل علينا هذا الأمر مع أنّ هؤلاء المدّعين يعرفون ويقرّون بأنّهم أنكروا كثيراً من الأخبار التي يلقونها إلى الأغنياء من الناس هو مستنكر منقول عن قوم غير مرضيين بل ذكر الرواية عنهم كبار أئمة هذا الفن مثل مالك بن انس وشعبة بن الحجاج وسفيان بن عيينة و يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من الأئمة فنشر القوم الأخبار المنكرة بالأشناد الضعاف المجهولة والفتائم إلى الجتهال خفت على قلوبنا إجابة ما سألت

باب وجوب الرواية عن الثقة وترك الكاذبين
والتحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

واعلم (وفقك الله) إنه وجب على كل من يميز صحيح الروايات من

سقيمها وثقة الناقلين لها عن المتهمين منهم أن يروى من الأخبار
 ما عرف صحة محارجه ومصونية ناقله عما يعيبه في الرواية وأن يتقى
 من رواية ما كان منها عن أهل التهم والمعادين من أهل البدع
 الذين تفضى بدعتهم إلى الكفر أو يدعون الناس إلى بدعتهم، والدليل
 على وجوب الأمرين آيات الكتاب المبين من قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
 آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا
 عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ٥ وقوله تعالى : مِمَّنْ رَضَوْا مِنَ الشُّهَدَاءِ
 وقوله تعالى : وَاشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ -

فعلم من هذه الآيات المباركة أمران ، أن خبر الفاسق ساقط
 غير مقبول قبل التبين وأن شهادة غير العدل مردودة ، ولما كان يرد
 عليه أن الخبر غير الشهادة ، فكيف سويت بينهما لأجاب عنه بقوله :
 والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة إلا يعنى المفارقة بينهما الوجه
 لا تنافي الاجتماع لوجه آخر بل الوجه الموجبة للاجتماع أعظم من
 غيرها والوجه الموجبة للإشتراك بينهما كثيرة :

منها ما ذكره الامام مسلم بقوله : إذا كان خبر الفاسق غير مقبول
 عند أهل العلم كما أن شهادته مردودة عندهم . ومنها اشتراط الاسلام
 والعقل والبلوغ والعدالة والمروءة وضبط الخبر المشهود به عند
 التحمل والأداء .

ومن الوجه الموجبة للافتراق بينهما الحرية والذكورية والعدد
 والتمسك بالعداوة وضدها وما في معنى ذلك وقبول الفرج مع وجود
 الأصل فان هذه الأمور تعتبر في الشهادة ولا تعتبر في الخبر

هذا قول العلماء الذين يعتد بهم (فتح الملهم لمختصا ج ١ ص ١٢)
ثم استدل على منع رواية الأخبار المنكرة بقوله : ودلت السنة على
نفي رواية المنكر من الأخبار كنفوذ لالة القرآن على نفي خبر الفاسق . ومثله للسنة
بالأثر المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أخرجه عن سمرة بن
جندب وعن المغيرة بن شعبه من قوله عليه السلام : من حدث عني بحديث يرى
أنه كذب فهو أحد الكاذبين .

باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأخرج الإمام مسلم في هذا الباب حديث تعد الكذب على رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن أربعة من الصحابة عن علي وأنس بن مالك وأبي هريرة
والمغيرة بن شعبه رضى الله تعالى عنهم وهو يدل على عظمة الكذب على
رسول الله صلى الله عليه وسلم وشدة ته مع بيان الفرق بين الكذب على رسول الله
صلى الله عليه وسلم وبين الكذب على غيره في وخامة العاقبة وأكثر أهل العلم
قالوا بتواتر هذا الخبر .

باب النهي عن الحديث بكل ما سمع

وفي هذا الباب أخرج عن حفص بن غامم وأبي هريرة وعمر بن
الخطاب وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهم مرفوعا وموقوفا ما يدل
على أن الحديث والإخبار بجميع ما يسمع المرء يكفي في عداوة من الكاذبين فان
المحدث بكل ما سمعه من الرطب واليابس قلما يعصم من الكذب بل
مشكل جدًا وكذلك المحدث بما لا يدركه عقول الناس يصير سببًا

للفتنة لهم ومكذباً لنفسه - ثم نقل عن الإمام مالك وعبد الرحمن بن مهدي وإياس بن معاوية ما يدل على أن التحديث بكل ما سمع ينافي الرئاسة في الدين والإمامة في العلم بل يصير ذلك المحدث مكذباً لنفسه ومذنباً لها ولا يقتدى به الناس في أمورهم .

باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحكيمها

وأخرج في هذا الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن عباس وابن أبي مليكة وأبي اسحق عمرو بن عبد الله السبيعي التابعي والمغيرة بن هشام بن مقسم الضبي الكوفي المولود أعمى .

أما حديث أبي هريرة فأخرجه عن طريق محمد بن عبد الله بن نمير وعن طريق حملة بن يحيى بن عبد الله والفرق بين الطريقين بالإجمال والتفصيل فإن في الأول ذكر أناس يجب تركهم ، وفي الثانية وصفهم بالدجالين والكذابين كأنه يشير إلى أن الغرض من روايتهم النوادر والشذوذ والموضوعات الدجلة الإضلال وإفتنان الناس - كما يقول السنوي في شرحه وعلماء سوء والرهبان على غير أصل سنة كلهم داخلون في هذا المعنى وما أكثرهم في زماننا نسأل الله السلامة من شر هذا الزمان وشر أهله . ص ٢٥١

وأما رواية عبد الله بن مسعود موقوفاً فأخرجه عن أبي سعيد الأشج وفيه إشارة إلى ضرورة التحقيق عن رجال الحديث ورواته إسماء ونسباً وعلماً وزهداً وتقوى وضبطاً وعدالة فان الشيطان يمثل نفسه

في صورة المحدث فيحدث ما يفضل به الناس ، كما حكى الله تعالى عن
قوله : **لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ** .

ثم بعد ذلك قال : **إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ**

و أما رواية عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً فمعناه إما قراءة
القرآن ترغيباً للناس ، وخداعاً لهم وإما إحالة أقوالهم وآرائهم
إلى القرآن تصديقاً وتثبيتاً بكذبهم . وإما قراءة القرآن فقط و
إنكارهم عن الأحاديث النبوى وإثباتاً ما كان فلا بد من معرفة
حال الرواة وأخلاقيهم وعاداتهم وسيرتهم ومنزلتهم الدينية
وقدرهم عند أهل العلم وأما رواية ابن عباس فأخرجه عن
ثلاث طرق ، عن طاؤس ومجاهد عن ابن عباس في الطريق
الأول قال ابن عباس في جواب بشير بن كعب إنا كنا نروى الحديث
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى شرع الناس في الكذب على
رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلوكوا كل سلك مجود ومذموم
فتركنا الرواية لئلا يزيدوا الكذب في مروياتنا ولا ينسبوا الكذب إلينا
أو كنا نحدث ونسمع الحديث عن كل أحد حتى شرع الرواة في الكذب
على رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركنا إلا صغائر إليهم .

وفي الطريق الثاني قال ابن عباس ما معناه حين كان الحديث
يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويروى عنه كنا نحفظه
ونتوجه إلى كل حديث . أما بعد ركوبكم الصعب والذلول
فنتحاط ونتفحص من كل حديث .

وفي الطريق الثالث تفصيل ما في الطريقين الأولين من

وجوب معرفة المتن والأسانيد لقبول الحديث والعمل به.
وأما رواية ابن أبي مليكة من ابن عباس^(٢) فحاصلها إدراج الأكاذيب
والمحاق المختلفات والضلالات في قضايا على^(٣) وأنه لا بد من البحث
والتلخيص في كل ما يورث فيه اختلاط الحق بالباطل والصدق بالكذب
والهداية بالضلالة وأن روايات الأكارم لا تخلو عن المزج والتلبس
كما أنه شأن إبليس.

وأما قول أبي طاسحق^(٤) ففيه اعتراف من أصحاب علي^(٥) بإفساد بعض
رواياته علمه ومروياته وأقواله وأما قول المغيرة^(٦) ففيه بيان أن أصحاب
عبد الله بن مسعود^(٧) أوثق من أصحاب علي^(٨) في الرواية عنه يعني إذا
روى أصحاب ابن مسعود عن علي^(٩) فيصدقون وإذا روى أصحاب
علي فلا.

باب في أن الإسناد من الدين^(١٠)

أخرج في هذا الباب : عن ابن سيرين^(١١) وسليمان بن موسى^(١٢)
وأبي الزناد^(١٣) وسعد بن إبراهيم^(١٤) وعبد الله بن المبارك^(١٥)
أما قول ابن سيرين فأخرجه عن طريق هشام وعاصم الأحول، فحاصل
القول الأول أن علم الحديث الأساس الثاني للدين. فانظر واعتم
تأخذون دينكم، يعني لا يؤخذ الدين إلا من وثق على دينه.
وفي إسعاف المبطأ رجال الموطأ عن مالك أنه قال لا يؤخذ العلم
من أربعة ويؤخذ من سوى ذلك، لا يؤخذ من سفي ولا يؤخذ من
صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ولا من كذاب يكذب في

أحاديث الناس، وإن كان لا يهتم في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من شيع له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به.

● وخلاصة القول الثاني أن ضرورة الإسناد في الحديث اشتدت بعد وقوع الفتنة وإشاعة الكذب وإنشعاب أهل البدعة والدعوة إلى بدعتهم وإلّا فالسلف من الصحابة والتابعين كانوا يقبلون المرسل ولا يسألون عن الإسناد ولكن بعد حدوث الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم الذين تروون عنهم هل هم من أهل السنة الصادقون أو من أهل البدع الكاذبون؟ ليحذر الناس عن أحاديثهم

وأما رواية سليمان بن موسى، فمعناه أنه ذكر عند طاووس رواية الثقة والضعفاء فقال له إن كان صاحبك الذي تروى عنه مليئاً رأى ثقة منابطاً متقناً يوثق بدينه ومعرفته ويعتمد عليه كما يعتمد على المليئي في معاملته بالمال) فخذ عنه.

● وأما قول أبي الزناد فمفهومه الموحى أنه أدرك بالمدينة التي هي منبع الوحي والعلم والتقوى جماعة كثيرة أي مائة كلهم مأمون في دينهم ومعاملاتهم. ولكن لا يؤخذ عنهم الحديث بل يقال لكل منهم ليس بأهله، أي لا يوجد فيهم شرائط الأخذ.

● وأما رواية سعد بن إبراهيم فمعناه ظاهراً النهي، أي لا يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الثقة ويمكن

أن يكون نفيًا يعني لا يقبل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
إلا برواية الثقات.

وأما قول عبد الله بن المبارك عن طريق عبد الله بن عثمان
فمعناه أن الإسناد جزء من الدين فالغفلة عنه غفلة عن الدين
وأن الحد الفاصل بين الصحيح والضعيف والصادق والكاذب هو
الإسناد، وإلا لقال من شاء ما شاء من النقص والزيادة في الدين
ومن الموضوع والضعيف.

وعن طريق العباس بن رزمة فمعناه أن الإسناد للدين كالقوائم
للحيوان فكما أن الحيوان ما يبقى بدون القوائم كذلك الحديث النبوي
لا يبقى قابلاً للاعتاد بدون الإسناد.

وأما عن طريق أبي إسحق إبراهيم بن عيسى فإنه سأل
عبد الله المبارك عن حديث أن من البر بعد البر الحث
فقال عبد الله بعد السؤال عن السند إن هذا الحديث منقطع
فإن المجتاج بن دينار بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم
مفاوز أي انقطاع فإن أقل ما يكون بينه وبين رسول الله
صلى الله عليه وسلم تابعي ومحمّدي. فإن المجتاج المذكور من
تابعي التابعين. ثم قال نعم: إن الصدقة تصل إلى
الميت وينتفع بها بلا خلاف بين المسلمين.

تمهيد

جرح الرواة من النصيحة في الدين

ذكر الإمام النووي تحت قول الإمام مسلم (في الأحاديث الضعيفة) "وعلماؤها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها أربع قواعد اشنتان منها تتعلقان بجرح الرواة وتعديلهن والأخريان منها تتعلقان بالكاذبين المتهمين من الرواة فأود أن أقدم تلك القواعد الأربعة النافعة للمولعين بالحديث ورجالها والشائفتين بفن الرواية والدراية قبل ذكر المجروحين تمهيداً للقاعدة الأولى : أن جرح الرواة جائز بل واجب بالإتفاق للضرورة الداعية إليه وهي صيانة الشريعة المكرمة وليس هو من الغيبة المحرومة بل من النصيحة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم والمسلمين ، ولم تنزل فضلاء الأمة وأخيارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك كما ذكر مسلم في هذا الباب عن جماعات منهم ما ذكره (من الجرح وإنبيه على ضعف بعض الرواة)

شروط اجازة الجرح وقبوله

ثم أشار إلى بعض شروط الجرح وقال : ثم على الجرح تقوى الله تعالى في ذلك والتثبت فيه والحذر من التساهل

يجرح سليم من الجرح أو ينقص من لم يظهر نقصه، فإن مفدة الجرح عظيمة فإنها غيبة مؤبدة مبطلة لأحاديثه مسقطه لسنة مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم وراثة لحكم من احكام الدين، ثم إنما يجوز الجرح لعارف به مقبول القول فيه، أما إذا لم يكن الجارح من أهل المعرفة أو لم يكن ممن يقبل قوله فيه فلا يجوز له الكلام في أحد، فإن تكلم كان كلامه غيبة محرمة وهو ظاهر، وهذا كالشاهد يجوز جرحه لأهل الجرح ولوعابه قائل بما جرح به أدب وكان غيبة

القاعدة الثانية : الجرح لا يقبل إلا من عدل عارف بأسبابه، ثم ذكر اختلاف العلماء في عدد الجارح والمعدل بقوله : وهذا يشترط في الجارح والمعدل العدد؛ فيه خلاف العلماء، والصحيح أنه لا يشترط بل يصير مجروحاً أو عدلاً بقول واحد لأنه من باب الخبر فيقبل فيه الواحد ثم ذكر الاختلاف في ضرورة ذكر سبب الجرح، وقال في المذهب الثالث الذي هو المختار عنده - والله أعلم - وذهب آخرون إلى أنه لا يشترط من العارف بأسبابه ويشترط من غيره . ويمكن أن يكون هذا محالكة بين المذهبين الأولين الذي يشترط بيان السبب والذي لا يشترط . وفائدة الجرح عند من يشترط بيان سبب الجرح التوقف عن الاحتجاج برواية المجروح المبهمة إلى أن يبحث عن ذلك

الجرح ، ثم من وجد في الصحيحين ممن جرحه بعض المتقدمين يحمل ذلك على أنه لم يثبت جرحه مفسراً بما يجرح. ولو تعارض جرح وتعديل قدم الجرح على المختار الذي قاله المحققون والجماهير. والصحيح أنه لا فرق في ذلك بين كثرة عدد المعدلين وقلته لأن الجراح اطلع على أمره من جملة المعدل.

الجواب عن رواية بعض الأئمة عن هؤلاء الضعفاء المتركين

القاعدة الثالثة: قد ذكر مسله في هذا الباب أن الشعبي روى عن الحارث الأعور وشهد أنه كاذب ، وعن غيره حديثي فرت وكان متهاً ، وعن غيره الرواية عن الضعفاء والمغفلين والمتروكين ، فقد يقال لمحدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بانهم لا يحتج بهم ، ثم أجاب الإمام النووي عن هذا الإشكال بأربعة وجوه .

الأول : أنهم رروا هذه الأحاديث الضعاف عن

هؤلاء الضعفاء ليعرفوها ويبينوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليهم أو على غيرهم أو يتشككوا في صحتها .

والثاني : أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به أو يستشهد به كما قد قدمنا في فصل المتابعات ولا يحتج به على انفراده .

والثالث : أن روايات الراوي الضعيف يكون فيها

الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها ثم يميز أهل الحفظ والإتقان ذلك من بعض وذلك سهل عليهم معروف عندهم كما أن سفیان الثوري احتج بذلك حين قيل له : أنت تروى عن الكلبي بمقال أنا أعرف صدقه من كذبه .

والرابع : انهم قد يروون عنهم احاديث الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال والقصص واحاديث الزهد ومكارم الأخلاق ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام . وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه . ويجوز رواية ماسوى الموضوع منه والعمل به لأن اصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع معروفة عند أهله . وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتاجون به على إفرادة في الأحكام ، فإن هذا شيئ لا يفعله إمام من أئمة المحدثين ولا محقق من غيرهم من العلماء .

فعل كثير من الفقهاء في رواية الضعاف والاحتجاج بها في الأحكام قبيح جداً

وأما فعل كثير من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتمادهم عليه فليس بصواب بل قبيح جداً وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحل له أن يحتج به فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عنه إن كان عارفاً أو بسؤال أهل العلم إن لم يكن عارفاً ، والله أعلم .

القاعدة الرابعة: في بيان اصناف الكاذبين في الحديث وحكمهم

ثم ذكر قول القاضي عياض، قال القاضي: الكاذبون ضربان: ضرب عرفوا

بالكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم خمسة انواع:

١ - منهم من يضع عليه ما لم يقله اصلاً، إما ترافعاً واستخفافاً كالزناقة

واشباههم ممن لم يرج في الدين وقاراً، واما حبة بزعمهم وتديناً

كجهلة المتعبدين الذين وضعوا الاحاديث في الفضائل والرياء،

واما اغراباً وسمعة كفسقة المحدثين، واما تعصباً واحتجاباً كدعاة

المبتدعة ومتعصبى المذاهب، واما اتباعاً لهوى اهل الدنيا فيما

ارادوه وطلباً للعدولهم فيما اتوه. وقد تعينت جماعة من كل طبقة

من هذه الطبقات عند اهل الصنعة وعلم الرجال

٢ - ومنهم من لا يضع متن الحديث ولكن رجا يضع للمتن الضعيف اسناداً

صحيحاً مشهوراً.

٣ - ومنهم من يقلب الاسانيد او يزيد فيها ويتعمد ذلك اما للفرار

على غيره وإما لرفع الجهالة عن نفسه.

٤ - ومنهم من يكذب فيدعى سماع ما لم يسمع ولقاء من لم يلق ويجدث

باحاديثهم الصحيحة عندهم

٥ - ومنهم من يعتمد إلى كلام الصحابة وغيرهم وجكم العرب والحكماء

فينسبها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهؤلاء كلهم كذابون متروكو الحديث.

والضرب الثاني من لا يستجيز شيئاً من هذا كله في الحديث ولكنه

يكذب في حديث الناس وقد عرف بذلك فهذا ايضا لا تقبل روايته

ولا شهادته وتفعه التوبة ويرجع إلى القبول (انتمى ملخص كلام النوى

ذكر المجروحين وجارحيهم مع وجوه الجرح

العد	أسماء المجروحين	أسماء الجارحين	وجوه الجرح
١	عبد الله بن مسور	الامام مسلم	واعلم ان هؤلاء قد ضعفوا
	ابو جعفر	=	اجبالاً وتفصيلاً واما اجمالاً فقال
	الهاشمي المدائني		الامام مسلم فاما ما كان منها
٢	عمرو بن خالد	=	(اي من الاخبار والآثار) عن
٣	عبد القدوس	=	قومهم متهمون عند اهل الحديث
	الشامي		او عند اكثر منهم فلست اخرج
٤	محمد بن سعيد	=	بتخريج احاديثهم كعبد الله
	المصلوب		بن مسور وابي جعفر المدائني
٥	غياث بن	=	وعمر بن خالد وعبد القدوس
	ابراهيم		الشامي ومحمد بن سعيد
٦	سليمان بن عمرو	=	المصلوب وغياث بن ابراهيم
	(ابوداود النخعي)		وسليمان بن عمرو، ابي داود
			النخعي واشباههم ممن اتهم
			بوضع الاحاديث وتوليد الاخبار
			(كان ما سياتي من الرواية
			المجروحين الى قوله " قال
			مسلم " بيان لك الاشباه
			واما تفصيلاً فقال ابن ابي
	عبد القدوس	ابن ابي حاتم	

وجوه الجرح	اسماء الجارحين	اسماء المجروحين
<p>حاتم قال عمرو بن على القلاس أجمع أهل العلم على ترك حديثه (عبد القدوس) فهذا هو عبد القدوس الذي عناه مسلم، وعبد القدوس آخر ثقة هو عبد القدوس بن الحجاج الخولاني الشامي الحمصي من شيوخ البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم من المحدثين الكبار - يقول الحسن الحلواني سمعت شبابة قال كان عبد القدوس يحدثنا فيقول سويد بن عقلة (في مريض عقلة) قال شبابة وسمعت عبد القدوس يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخذ الروح عرضاً (عوض أن يقول الروح عرضاً) ثم فسره بقوله يعني يتخذ كوة في حائط ليدخل عليه الروح (الهواء) المراد بهذا المذكور بيان تصحيف عبد القدوس وغياوته واختلال ضبطه وحصول الوهم في اسناده ومنته ، الوهم في الاسناد في قوله عقلة وفي المتن في قوله الروح عرضاً (خاتم - فتح المله - ٣٢)</p>	<p>شبابة</p>	<p>عبد القدوس الشامي الدمشقي</p>

أسماء المجروحين	أسماء الجارحين	وجه الجرح
عبد الله بن المبارك	قال عبد الرزاق "ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله (كذاب) إلا لعبد القدوس فأنه سمعته يقول فيه أنه كذاب". (مقدمة الامام مسلم ١ - ١٨)	
محمد بن سعيد	ابو حاتم الرازي	قال أبو حاتم الرازي، محمد بن سعيد متروك الحديث قتل وصلب في الزندقة، قال أحمد بن حنبل قتله (محمد بن سعيد) أبو جعفر في الزندقة حديثه موضوع
=	خالد بن يزيد	قال خالد بن يزيد "سمعته (محمد بن سعيد) يقول إذا كان كلاماً صحيحاً فلم أر بأساً أن أجعل له اسناداً"
غيث بن ابراهيم	الامام البخاري	قال البخاري في تاريخه تركوه (غيث بن ابراهيم) (النوى ٥ - ١)
ابو جعفر عبد الله بن مسور المدائني	رقية بن مسقلة	قال رقية: ان أبا جعفر الهاشمي المدائني كان يضع أحاديث كلام حق وليست من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ومعنى قوله: "كلام حق" كلام صحيح المعنى وحكمة من الحكم ولكنه كذب فنبهه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وليس هو من كلامه عليه السلام (فتح الملهم ١ - ٢٩)

العدد	اسماء المخرجين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
		علي بن المديني	قال علي بن المديني كان ابو جعفر المدايني يضع الحديث على النبي صلى الله عليه وسلم.
		الامام احمد	قال احمد احاديثه احاديث موهومة.
٧	عبد الله بن محرز	الامام مسلم	قال مسلم فمن هذا الضرب من المحدثين (أى من الضرب الذى تخالف روايته رواية أهل الحفظ والرضى اولم تكذ توافقها)
٨	يعقوب بن ابي ائيسة		عبد الله بن محرز ويعقوب بن ابي ائيسة والجراح
٩	المراح بن المنهال		بن المنهال ابو العطوف وعباد بن كثير وحسين بن عبد الله بن ضيرة وعمرو بن صهبا ومن تخالفهم فى روايته المنكر من الحديث فلما نخرج على حديثهم ولا نتشغل به. واتفق الحقاظ والمتقدمون على تركه (عبد الله بن محرز)
	عبد الله بن محرز	الامام النووي	قال احمد ترك الناس حديثه (عبد الله بن محرز)
		الامام احمد بن حنبل	بن محرز وقال الآخرون مثله (نوى ١-٥)
		ابن حبان	قال ابن حبان كان عبد الله من خيار عباد الله الا انه كان يكذب ولا يعلم

عبد الله بن محرز عامرى هو من تابعى التابعين روى عن الحسن وقتادة والزهرى ونافع مولى ابن عمرو وأخيه من التابعين واتفق الحقاظ على تركه.
(مكمل الكمال الاكمال للسوى ص ١٤١)

اسماء المخرجين	اسماء الجارحين	وجه المخرج
		ويقلب الأسانيد ولا يفهم (نوى ١-٥)
	العلال بن العلاء	قال العلال هو (عبد الله بن محتر)
	عبد الله بن المبارك	منكر الحديث، كذا في التهذيب كان عبد الله بن المبارك يقول "لو خبرت بين أن أدخل الجنة وبين أن القي عبد الله بن محتر لاخترت لقاء ثم دخول الجنة، ولكن لما رأيت كانت بعة أحب إلي منه. (مقدمة مسلم)
يحيى بن أبي انيسة	زيد بن أبي انيسة عبيد الله بن عمرو	قال بن أبي انيسة "لا تأخذوا عن أخي" قال عبيد الله بن عمرو وكان يحيى بن أبي انيسة كذا أباً
	الامام ابن حجر	قال ابن حجر يحيى بن أبي أنيسة ضعيف من السادسة -
	عمرو بن علي	قال عمرو بن علي، يحيى بن أبي انيسة صدوق كان يهتم في الحديث، وقد اجتمع أصحاب الحديث على تركه إلا
	يعقوب بن سفيان	من لا يعلم وقال يعقوب بن سفيان (هو) ضعيف لا يكتب حديثه إلا للمعرفة وقال الساجي متروك الحديث جداً

العدد	اسماء المجرحين	اسماء المجارحين	وجوه الجرح
			(الجزاح بن المنهال) منكر الحديث (نوى ص ٥١) احمد بن حنبل وقال احمد بن حنبل كان الجزاح ابن المديني صاحب غفلة وقال ابن المديني النسائي روي كتب حديثه وقال النسائي والدارقطني والد دارقطني متروك وقال ابن حبان ابن حبان كان يكذب في الحديث ويشرب الخمر كذا في الميزان قال ابن حجر (عباد بن كثير) متروك. وقال احمد بن حنبل "روي (عباد) بن حنبل" احاديث كذب تقريباً ص ٩٥ قال احمد احاديثه احاديث موضوعة سأل ابن المبارك عن سفيان الثوري فقال انه (عباد بن كثير) اذا حدث جاء بامر عظيم (احاديث ضعيفة) هل لي اجازة ان اتنى على عباد (في مجلس ذكر فيه) باعتبار دينه واقول لا تأخذ واعنه الحديث؟ قال سفيان اي نعم فاجازة بمنع الناس عن اخذ عنه
١٠	عباد بن كثير	ابن حجر	

العدد	اسماء المرويين	اسماء المجاهدين
	عباد بن كثير	شعبة
		قال عبد الله بن المبارك انتهيت إلى شعبة فقال هذا عباد بن كثير فاحذروه أي فاحذروا روايته وحديثه -
١١	حسين بن عبد الله بن حمزة	الامام مالك
		كذبه (حسين بن عبد الله) مالك وقال ابو حاتم (حسين) متروك الحديث وقال البخاري منكر الحديث ضعيف
١٢	عمرو بن مهبان	الامام النووي
		قال النووي متفق على تركه (أي عمرو بن مهبان) وقال البخاري منكر الحديث وقال ابو حاتم "ضعيف الحديث" منكر الحديث "متروك الحديث"
		ابن عدى
		وقال ابن عدى عامة احاديثه (عمرو بن مهبان) لا يتابعه عليها الثقات وغلب على احاديثه المنكير فتح الملهم ١ - ١٢
١٣	عمرو بن عبيد	يونس بن عبيد
		قال يونس كان عمرو بن عبيد يكذب في الحديث عوف بن الجميلة
		قال معاذ بن معاذ لعوف بن ابي جميلة ان عمرو بن عبيد حدثنا عن الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حمل علينا السلاح فليس منا قال كذب والله عمرو ولكنه أراد أن يحوزها لقوله الخبث، قال النووي كذب بهذه الرواية لبعض بها مذهب الردى وهو الاعتزال فانهم يزعمون ان ارتكاب المعاصي يخرج صاحبها من الايمان ويخلد في النار ولا يستقر فيه كافر بل فاسقا مخلصا في النار - (النووي ١ - ١٧)
		وحديث "من حمل علينا السلاح فليس منا"

العدد	اسماء المجرحين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
		»	<p>صحيح مروي من طرق قد ذكرها مسلم بعد فكيف جرح عوفاً عمراً برواية هذا الحديث والجواب ان مسلماً اراد من ادخال هذا الحديث هنا بيان ان عوفاً جرح عمرو بن عبيد وقال «كذب» مع ان الحديث صحيح لكونه نسبة الى الحسن وكان عوف من كبار اصحاب الحسن والعارفين باحادِيثه فقال كذب في نسبة الى الحسن فلم يرو الحسن هذا ولم يسمع هذا من الحسن.</p> <p>(ملخص النووي ١-١٧)</p> <p>الامام النووي يقول النووي واما عمرو بن عبيد فهو القدرى المعتزلى الذى كان صاحب الحسن البصرى ص ١ جلد اول</p> <p>ايوب الختياى كان رجل يتلمذ على ايوب الختياى ثم تركه ولازم عمرو بن عبيد ويوماً لقي ايوب في طريق السوق فقال له لازمت عمراً؟</p>

العدد	اسماء المجريين	اسماء المجارحين	وجوه الجرح
			<p>قال نعم يا ابا بكر (كنية الى ايوب) انه يحبنا عمرو وباشياً غرائب، قال ايوب انما نفرأو نفرق من تلك الغرائب (اي الاوهام والاكاذيب) قيل لايوب ان عمرو بن عبيد روى عن الحسن قال لا يجلد السكران من النبيذ فقال كذب انها سمعت الحسن يقول يجلد السكران من النبيذ - قال سلام بن ابى مطيع عليم ايوب اتي اتي عمراً فلقيني يوماً وقال ارأيت رجلاً لا تأمنه على دينه فكيف تأمنه على الحديث؟</p> <p>قال ابو موسى معاذ رحدثنا عمر بن عبيد قبل ان يحدث (اي قبل ان يصير مبتدعاً قدرياً) -</p>

ابو موسى

العدد	اسماء المجروحين	اسماء الجرحين	وجوه الجرح
١٤	عمرو بن ثابت	عبد الله بن المبارك	يقول ابن المبارك على رؤس الناس دعوا حديث عمرو بن ثابت فانه كان يست السلف
		يحيى بن معين	قال ابن معين : ليس بشي، وقال مرة : ليس بثقة ولا مامون .
		الامام النسائي	وقال النسائي : متروك الحديث
		ابن حبان	وقال ابن حبان : يروى الموضوعات
		الامام ابوداود	وقال ابوداود : رافض خبيث
		الامام البخاري	وقال البخاري : ليس بالقوى عندهم -
		العجلي	وقال العجلي . شديد التشيع غال فيه واهى الحديث -
			افتح اللهم (١ - ٢٣)

وقال يحيى بن سعيد لقاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر الذي
امته بنت القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق : يا ابا محمد انه قبيح
على مثلك أن تسئل من شئ من امر هذا الدين فلا يوجد عندك منه
علم ولا مخرج ، ثم استدل يحيى بقوله : لانك ابن امامي هدى ابي بكر
وعمر فقال له القاسم : اقبع من ذلك عند من يعقل أن أقول بغير علم
أو أخذ عن غير ثقة ، فسكت يحيى وما أجابه . و اجاز سفيان الثوري و
شعبة ومالك وابن عيينة الاخبار عن ضعف الرجل وكونه غير ثبت في الحديث .

العدد	اسماء المخرجين	اسماء المجارحين	وجوه الجرح
١٥	شهر بن حوشب	عبد الله بن عون	سئل ابن هون عن حديث شهر وهو قائم على اسكفة الباب (العتبة السفلى) فقال: ان شهرا نركوه ان شهراً نركوه قال الامام مسلم: اخذته السنة الناس اى طعنوا فيه وتكلموا بجرحه - قال شعبة وقد لقيت شهراً فلم اعتد به -

توثيق الكبار من ائمة السلف شهر بن حوشب

ان شهرا ليس متروكا بل وثقه كثيرون من كبار ائمة السلف أو أكثرهم فمن وثقه احمد بن حنبل ويحيى بن معين وآخرون، وقال احمد بن حنبل: ما أحسن حديثه وثقه، وقال احمد بن عبد الله العجلي: هو تابعي ثقة وقال ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين هو ثقة، وقال ابو زرعة: لا بأس به وقال الترمذي: قال محمد يعني البخاري شهر حسن الحديث وقوى أمره وقال انما تكلم فيه ابن عون ثم روى عن هلال بن أبي زينب عن شهر، وقال يعقوب بن شيبة: شهر ثقة، وقال صالح بن محمد: شهر روى عنه الناس من اهل الكوفة واهل البصرة واهل الشام ولم يوقف منه على كذبه وكان رجلاً ينسك اى يتعبّد، الا أنه روى أحاديث لم يشترك فيها أحد، فهذا كلام هؤلاء الأئمة في الثناء عليه - قال الامام النووي: وأما ما ذكر من جرحه أنه أخذ خريطة من بيت المال، فقد عمله المحققون على محل صحيح، وأما قول أبي حاتم بن حبان: أنه سرق من رفيقه في الحج غيبة فيرمي مقبول عند المحققين بل انكره - والله اعلم (النووي ١ - ١٣)

وجه ضعف الصوفية في الرواية عدم اعتنائهم بعلم الحديث

وقال يحيى بن سعيد القطان لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم
في الحديث وقال مرة أخرى لم تر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث، ومعناه
ما قال مسلم يعني يجري الكذب على ألسنتهم ولا يعتمدون وذلك لكونهم
لا يعانون صناعة أهل الحديث فيقع الخطأ في رواياتهم ولا يعرفونه ويرون
الكذب ولا يعلمون أنه كذب، وقد قد منا أن مذهب أهل الحق أن
الكذب هو الإخبار عن شيء بخلاف ما هو عداً كان أو سهواً أو غلطاً (النووي ١ - ١٤)
فيدخلون تحت قوله عليه السلام: من كذب على متعمداً فليستوا بمقعد من النار.

١٦	محمد بن سعيد	سفيان الثوري	قال عيسى بن يونس كنت على بابي محمد بن سعيد وكان سفيان عنده فلما خرج سأله عنه فاخبرته كذا بك رواية محمد بن سعيد عن عباد على تقدير وجود هذا اللفظ (عباد بكثير) في نسخة صحيح مسلم عن عباد وعن معلى الرازي على تقدير عدم وجوده وضمير عنه في الصورة الأولى في قوله « روى عنه » عباد ابن
----	--------------	--------------	---

العدد	اسماء المجروحين	اسماء الجارحين	وجوه المرح
١٧	غالب بن عبيد الله	خليفة بن موسى	كثير مبهم تفسيره عباد بن كثير كفاي (فتح الملهم ١ - ٣٢)
١٨	هشام بن زياد	عفان بن مسلم	يقول الحسن بن علي الحلواني قلت لعفان انهم يقولون هشام سمعه (هذا الحديث) من محمد بن كعب فقال انما ابتلى من قبل هذا الحديث كان يقول حدثني يحيى عن محمد ثم ادعى بعد انه سمعه عن محمد قال ابن معين ليس بثقة وقال وقال الدارقطني وغيره متروك (فتح الملهم ١ - ١٣٣)
		ابن معين دارقطني	و قال ابن معين ليس بثقة - وقال الدارقطني وغيره متروك ، كذافي الميزان
		ابن معين دارقطني	و قال ابن معين ليس بثقة وقال وقال الدارقطني وغيره متروك (فتح الملهم ١ - ١٣٣)

العدد	أسماء المجريين	أسماء الجارحين	وجوه الجرح
	.	=	وقال الشيخ العثماني أما هشام هذا فهو ابن زياد الأموي مولد البصري ضعفه الأئمة - (فتح الملهو ص ١٣٣)
١٩	روح بن غطيف	عبد الله بن المبارك	قال عبد الله بن المبارك رأيت روح ابن غطيف راوي حديث الدم قد رد رهم وجلست إليه مجلساً وكنت استحي عن اصحابي ان يروني جالساً معه كراهية حديثه - وهما ابن معين النسائي الدارقطني الامام البخاري تاريخه الكبير وقال هذا باطل وقال ابو حاتم ليس روح بن غطيف بثقة وقال التاجي منكر الحديث، كذا في اللسان (فتح الملهو ص ٣٢٢)
٢٠	بقية	عبد الله بن المبارك	قال عبد الله بن المبارك بقية صدوق اللسان ولكنه يأخذ عن اقبل وادبر اي عن

العدد	اسماء المروحين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
	بقية	ابو حاتم ابن قطان	الثقة والضعفاء) قال ابن هيينة لا سمعوا من بقية ما كان في سنته واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره قال ابو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به وقال ابن قطان بقية يدلس عن الضعفاء بقية اقرب حالا من اسماعيل بن عياش مع انه مدلس، وقال يعقوب بقية ثقة حسن الحديث اذا حدث عن المعروفين وقال ابو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به وهو راجع الى من اسماعيل بن عياش وقال ابن القطان: بقية يدلس عن عن الضعفاء ويستبيح ذلك وهذا ان صح مفسد بعد التثنية، وقال ابن عدي يخالف في بعض رواياته عن الثقة واذا روى عن اهل الشام فهو ثبت واذا روى عن غيرهم مخطوط واذا روى عن الجاهل فالعهدة منهم لامنه وقال مسهر الفسافي بقية ليست احاديثه نقية فكن منها على نقية. وقال

وجوه الجرح	اسماء الجرحين	العدد
احمد بن حنبل توهمت ان بقية لا يحدث المناكير الا عن المجاهيل فاذا هو يحدث المناكير عن المشاهير فعلمت من اين اني قلت اني من التدليس . (فتح للعلم ١-٢٦)		
قال الشعبي حدثني الحارث الاعور الهمداني وهو كان كذا اباً وقال مرة أخرى انه من احد الكاذبين ومن سوء معتقد الحارث الفرق بين القرآن والوحى كما يقول الفلاني من اهل الرفض، ومع ذلك حدث عنه ليعرف حاله قال ابراهيم ان الحارث قد اتهم .	الشعبي	٢١ الحارث الاعور الهمداني
سمع مرة الهادي من الحارث شيئاً فقال له اقعد بالباب فدخل مرة وأخذ سيفه وأحس الحارث بالشر (اي قتله) فذهب قال ابراهيم لابن عون اياكم والمغيرة بن سعيد وابا عبد الرحيم فانها كذابان	ابراهيم النخعي	٢٢ المغيرة بن سعيد ابو عبد الرحيم
قال الشيخ العثماني هو (المغيرة) رافضئ كذاب. قال النووي كوفي دجال	الشيخ العثماني النووي	

العدد	أسماء المخرجين	أسماء الجارحين	وجوه الخبر
			احرق بالنار قال ابن عدي لم يكن بالكوفة العن من المغيرة بن سعيد فقال النسائي في كتابه "كتاب الضعفاء" هو كوفي دجال احرق بالتار زمن النخعي ادعى النبوة (نوى ص ١١ ج ١) فكان ابو عبد الرحمن يقول لعاصم واصحابه حين كانوا غلمانا لا تجالسوا القصاص غير ابي الاحوص واياكم وشقيقاً قال وكان شقيق يرى ابرأى الخوارج -
٢٣	شقيق الضبي الكوفي ابو عبيد القاص		قال عياض هو شقيق الضبي الكوفي القاضي ضعفه النسائي
٢٤	جابر بن يزيد الجعفي	جبرين عبد الحميد	قال محمد بن عمرو والرازي سمعت جبراً يقول لقيت جابر بن يزيد الجعفي فلم اكتب عنه كان يؤمن بالرجعة راى رجوع علي من السماء الى الارض -
		سفيان	قال سفيان كان الناس يسمون

وجوه الحبر	أَسْمَاءُ الْجَارِحِينَ	أَسْمَاءُ الْمَجْرُوحِينَ	الْعَدَدُ
عن جابر قبل أن يُظهر ما أظهر فلما أظهر ما أظهر اتهمه النَّاسُ في حديثه وتركه بعض النَّاسِ فقيل له ما أظهر؟ فقال الويمان بالرجعة.	ء		
قال ابن معين كان جابر الجعفي كذاباً ولا يكتب حديثه وقال الشعبي يا جابر لا تموت حتى تكذب على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قال ابو حنيفة ما لقيت في من لقيت أكذب من جابر الجعفي ما رأيته بشيء من رأى الإجماع فيه بإثر (فتح الملهم)	ابن معين الشعبي	الامام الهمام ابو حنيفة نعمان	
قال سفيان بن عيينة سمعت من جابر الجعفي كلاماً فبادرت مخافة أن يقع علينا السقف قال ابن حبان كان جابر سبائياً من أصحاب عبد الله بن سبأ قال سفيان مرة أخرى كذب في تاويل الآية. فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي	سفيان بن عيينة	ابن حبان	

العد	اسماء المخرجين	اسماء الجرحين	وجوه الجرح
			<p>هریظن انها في شان عليؑ كما يقول الروافض وكانت الآية في اخوة يوسفؑ ثم قال سمعت جابرًا يحدث بنحو من ثلاثين الف حديث ما استحل أن أذكر منها شيئاً -</p>
٢٥	الحارث بن جريز بن حصيرة الأزدي الكوفي	جريز بن عبد الحميد	<p>قال جريز في حق الحارث شيخ طويل السكوت يصتر على أمر عظيم (أي الإيمان بالرجعة أو الروايات المنكرة أو التشيع) - قول الجارح (ليس بمستقيم اللسان وقوله يزيد في الرقى (رقم السلعة) من كلمات الجرح يدل أن علي كذب الراوي و عدم الوثوق به والفضل الجزئي لا يكفي في قبول الشهادة -</p>
٢٦	ابو أمية عبد الكريم	الدارقطني أيوب السخيتاني	<p>قال الدارقطني الحارث شيخ الشيعة يخلو في التشيع - فقال أيوب رحم الله أبا أمية كان غير ثقة لقد سألتني عن حديث لعكرمة ثم قال سمعت عكرمة ومن نقص على ضعف عبد الكريم هذا</p>

العدد	اسماء المجرورين	اسماء الجارحين	وجوه المخرج
		سفيان بن عيينة عبد الرحمن بن مهدي يحيى بن سعيد القطان احمد بن حنبل ابن عدي	سفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان واحمد بن حنبل وابن عدي وغيرهم وقال ابن حبان كان كثير الوهم فاحش الخطاء فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به وقال ابن عبد البر جمع على ضعفه ومن اجل من جرحه ابو العالية و ايوب مع ورعه .
٢٧	أبو داود الأعمى قادة يحيى بن معين ابو زرعه ابو حاتم	قال ابو داود الا عمى حدثنا البراء وحدثنا زيد بن ارقم وذكر ذلك لقادة فقال كذب ما سمع منهم انما كان سائلاً يتكفف الناس ومن طاعون الجارف وذكر مرة اخرى عند قتادة سمعه عن ثمانية عشر بدرية فقال ما قاله أولاً و زاد ما حدثنا الحسن عن بدرية مشافهة ولا حدثنا سعيد بن المسيب عن بدرية مشافهة يعني الحسن البصوي وسعيد بن المسيب أكبر من أبي داود الأعمى وأجل وأقدم	

العدد	اسماء المخرجين	اسماء الخارجين	وجوه الجرح
			سأواكثر اعتناء بالحديث وملازمة أهله ومع هذا أكله ما حدثنا واحد منها عن بدرى واحد فكيف بأبي داود الأعمى؟ (فتح الملهم ١ - ٢٨)
			أما أبوداود هذا فاسمه نفيج بن الحارث القاص الأعمى متفق على ضعفه قال عمرو بن علي هو متروك وقال يحيى بن معين وابوزرعة ليس هو بشيء وقال ابوحاتم منكر الحديث وضعفه آخرون (نوى ملة)
٢٨	ابوشيبة قاضي واسط	عمرو بن علي يحيى بن معين ابوزرعة ابوحاتم شعبة	قال معاذ العنبري كتب إلى شعبة أسأله عن أبي شعبة قاضي واسط، فكتب إلى لا تصعب عنه ومزق كتابه (لئلا يفهم بارسال الكتاب اليك) قال عفان بن مسلم حدثت حماد بن سلمة عن صالح المري عن ثابت بن حديد فقال كذب وقال حماد بن سلمة حدثت هاما بحديث عن صالح المري فقال كذب وفي التهذيب قال ابن عدي: صالح المري من أهل البصرة وهو رجل
٢٩	صالح بن بشير المري القاص	حماد بن سلمة هام	
		ابن عدي	

العدد	اسماء المجروحين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
٣٠	الحسن بن عمار	شعبة	<p>قام حسن الصوت وعامة أهاديشه منكرات تنكرها الأئمة عليه وليس هذا صاحب حديث وإنما أتى من قلة معرفته بالاسانيد والمتون (فتح الملهم ١-٣٠)</p> <p>قال ابوداود قال لى شعبة أنت جرير بن حازم قتل له لا يحل لك ان تروى عن الحسن بن عمار فانه يكذب وبيان شعبة وجه الكذب فقال حدثنا الحسن بن عمار عن الحكم باشياء لم أجد ليها أصلاً إذ سألت عن الحكم أصلى النبي صلى الله عليه وسلم على قتلى أحد؟ قال لم يصل عليهم وقال الحسن بن عمار عن الحكم عن مفسر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليهم ودفنهم قال شعبة قلت للحكم ما تقول في اولاد الزنا؟ قال يصل عليهم، قلت من حديث من يروى؟ قال يروى عن الحسن البصري فقال الحسن بن عمار ثنا الحكم عن يحيى</p>

العدد	اسماء المجهولين	اسماء الجارحين	وجوه الجمع
			<p>بن الجزار عن علي، معنى هذا الكلام ان الحسن بن عمار كذب فروى هذا الحديث عن الحكم عن علي ومن يحمي عن علي واما هو عن الحسن البصري من قوله والحسن بن عمار متفق على ضعفه وتركه. (النووي ١ - ٣١) قال شعبة: أفادني الحسن بن عمار سبعين حديثا عن الحكم فلم يكن لها اصل، وقال الحسن بن عمار حدثني الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي سبعة احاديث فسألت الحكم عنها فقال ما سمعت منها شيئا. (فتح الملهم ١ - ٣١)</p>
٣١	خالد بن مخلد	الامام النووي	قال الامام النووي وخالد هذا
٣٢	زياد بن ميمون	الامام النسائي ابن عبد البر ابو حاتم البخاري والساجي والعليل ابن الجارود ابن عدي ابن حبان	<p>واسطى ضعيف ضعفه أيضا النسائي وكنيته ابو روح رأى أنس بن مالك واما زياد بن ميمون فبصري كنيته ابو عمار ضعيف، قال البخاري فتاريخه تركوه (مسلم، اصلا) قال ابن عبد البر هو (خالد) عندهم منكر الحديث ضعيف جدا ضعفه النسائي وابو حاتم وذكر البخاري والساجي</p>

العدد	اسماء المجرورين	اسماء الجارحين	وجه الجرح
			<p>والعقيلي وابن الجارود في الضعفاء وقال ابن عدي عامة ما يرويه مناكير وقال ابن حبان يقلب الأخبار لا يحتج به قاله الحافظ ثم غفل فذكره في الثقات، كذا في اللسان، (فتح الملهم ج ١ ص ٣١) قوله وكان ينسبها إلى الكذب قال القائل هو الحلواني والناسب يزيد بن هارون والمنسوبان خالد بن محدوج وزيد بن ميمون.</p> <p>يزيد بن هارون وذكر يزيد بن هارون زيد ميمون فقال حلفت ان أب لا أروى عنه شيئاً ولا عن خالد بن محدوج اذ لقيت زيد بن ميمون ثلاث مرات فحدثني عن ثلاثة رجال حديثاً واحداً بشكر المزني ومثورق والحسن قال الحسن الحلواني (شيخ مسلم) كان يزيد بن هارون</p>

العد	اسماء المجرحين	اسماء المجارحين	وجوه الجرح
	عبد الصمد	ينسب زياد بن ميمون وخالد بن	محدوح الى الكذب. قال الحلواني
	ابوداؤد	سمعت عبد الصمد وذكر عنده	زيد بن ميمون فنسبه الى الكذب
	الطيالسي	قيل لابي داؤد الطيالسي قد اكرت	عن عباد بن منصور وعنه زياد
		بن ميمون فما لك لم تسمع من	عباد بن منصور حديث العطار
		الذي روى النضر بن شميل عن	زيد بن ميمون؟ قال للسائل
		اسكت اذ لقيت مع عبد الرحمن	ابن مهدي زياد بن ميمون فسلناه
		فقلنا هذا الاحاديث التي ترونها	عز انس؟ فقال ارايتما رجلا
		يذنب فيتوب اليس الله يتوب	عليه؟ قلنا نعم قال ما سمعت
		من ذا قليلا ولا كثيرا ان كان لا	يعلم الناس فانما لا تعلم ان
		اني لم الق انسا؟ قال ابوداؤد	فبلغنا بعد انه يروي فالتيت
		انا وعبد الرحمن فقال اتوب ثم	كان بعد يحدث فتركناه -

التوضيح

ليعلم أولاً ان محمود بن غيلان يروى عن أبي
 داود الطيالسي والنضر بن شميل وأخرين كما في التهذيب
 ١٠/٦٤-٦٥. وان عباد بن منصور يروى عنه الطيالسي
 والنضر وآخرون كما في التهذيب ٥/١٠٣-١٠٤ وان
 عباداً يروى عن زياد بن ميمون كما في كتاب الجرح
 والتعديل ج ١ ق ٢ ص ٥٤. وبعد هذا التمهيد نقول
 ان مسلماً يريد الجرح على زياد بن ميمون احد الضعفاء
 المتروكين فحكى في ذلك عن شيخه محمود بن غيلان
 انه سأل ابا داود الطيالسي عن حديث العطارة
 لماذا لا يحدث به عن عباد بن منصور كما حدث
 به عنه زميله النضر بن شميل فذكر ابو داود ان عباداً
 اخذة عن زياد بن ميمون وزياد بن ميمون ساقط
 متروك لانه لقيه هو وعبد الرحمن بن مهدي
 فسألاه عن هذه الاحاديث التي يرويها زياد عن
 انس ومنها حديث العطارة. فاعترف بذبذبه وتاب
 ثم عاد لذلك بعد فائتاه ثانياً فتاب اخرى الا انه
 لم يستقم فتركاه. فالجرح زياد بن ميمون وجارحه
 ابو داود الطيالسي وقد بين سبب الجرح هذا.

العدد	اسماء المجرحين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
٣٣	مهدى بن هلال	حماد بن زيد	قال عبيد الله بن نعيم القواريري سمعت حماد بن زيد يقول لرجل بعد ما جلس رمهدى بن هلال لمدارسة الحديث) بآيام ما هذه العين المالحة نبعت قبلكم؟ قال نعم يا أبا اسمعيل-
	"	الاهام النسائي	قال النسائي هو بصري متروك الحديث وقال الساجي
	"	ابن عدي	وقال ابن عدي ليس على حديثه ضوء ولا نور كان يدعو الناس الى بدعته -
		ابن معين	وقال ابن معين من المعروفين بالكذب ووضع الاحاديث مهدي بن هلال -
٣٤	ابان بن الجوعياش	ابو عوانة	قال ابو عوانة ما بلغني عن الحسن حديث الا اتيت به ابان بن الجوعياش فقرأ على معناه انه (ابان) كان يحدث عن الحسن بكل ما سمعه و يسأل عنه وهو كاذب في

العدد	اسماء المجهجين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
			ذلك وابان هذا متروك الحديث عند
		ابن معين	ابن معين والنسائي والفلاس
		الفلاس	والدارقطني والبوخاتم و
		النسائي	غيرهم قال علي بن مسهر
		الدارقطني	سمعت انا وحمزة الزيات
		ابوخاتم	من ابان بن الحجاج بن خواتم
		علي بن مسهر	من الف حديث ثم لقيت
			حمزة فاخبرني انه رأى النبي
			صلوات الله عليه سلم في المنام
			فعرض عليه ما سمع من ابان
			فما عرف منها الا شيئاً يسيراً
			خمس اوستة قال القاضي
			هذا (اي العرض في المنام)
			استناس واستظهار من ضعف
			ابان لانه يقطع بامر المنام.
٣٥	اسماعيل بن عياش	ابواسحق الفزاري	قال ذكرياً بن عدي قال
			ابواسحق الفزاري اكتب
			عز بقية ما روى عن المعروفين
			ولا تكتب عنه ما روى عن
			غير المعروفين ولا تكتب
			عن اسماعيل بن عياش مطلقاً
			(قد مر ذكر بقية)

تقديم الأئمة إسماعيل بن عياش

هذا الذي قاله أبو اسحق الفزارى فى إسماعيل
 خلاف قول جمهور الأئمة ، قال عباس سمعت يحيى بن معين يقول
 إسماعيل بن عياش ثقة وكان أحب إلى أهل الشام من بقية ، وقال
 ابن الجب خيثة سمعت يحيى بن معين يقول هو ثقة ،
 والعراقيون يكرهون حديثه . وقال البخارى ماروى
 عن الثاميين أصح . وقال عمرو بن على إذا حدث عن أهل
 بلاده فضحيم وإذا حدث عن أهل المدينة مثل
 هشام بن عروة ويحيى بن سعيد وسهيل بن أبى
 صالح فليس بشئ ، وقال يعقوب بن سفيان كنت أسمع أصحابنا
 يقولون علم الشام عند إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم ،
 قال يعقوب وتكلم قوم فى إسماعيل وهو ثقة عدل أعلم
 الناس بحديث الشام (النوى ج ١ ص ١٤)

العدد	اسماء المحدثين	اسماء الجرحين	وجوه الجرح
٣٧	المعلى بن عرفان	ابونعيم	قال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي سمعت ابا نعيم وذكر المعلى بن عرفان فقال قال المعلى بن عرفان حدثنا ابو وائل قال خرج علينا ابن مسعود بصقين قال ابونعيم اتراه بعد الموت؟ اذ وفات عبد الله بن مسعود في خلافة عثمان في سنة اثنين وثلاثين قبل انقضاء خلافته (اي خلافة عثمان بثلاث سنوات وصقين كانت في خلافة علي بعد ذلك بسنتين - المعلى هذا اسدي كوفي ضعيف قال البخاري في تاريخه هو منكر الحديث - و ضعفه النسائي وغيره ايضا - (نوى ص ١) قال بشر بن عمر سالت مالك بن انس عن هبة الجسة محمد بن عبد الرحمن، ابى الحورث شعبة صالح مولى التوأمة حرام بن عثمان (الفرداء واجتماعا) فقال ليسوا بثقة - قال ابن معين حديثه ليس بشيء، وقال ابن سعد كان قليل الحديث، وقال الدارقطني ضعيف، وقال ابو زرعة حديث محمد بن عبد الرحمن عن علي بن ابي طالب وقال ابو زرعة صالح هذا ضعيف وقال ابو حاتم الرازي ليس بقوي وقال ابو حاتم بن حبان تفي صالح مولى التوأمة في شلاله واختلط حديثه الأخير بمحدثه القديم ولم يميز فاستحق الترك ولما سئل مالك عن شأنهم قال ليسوا بثقة :-
٣٨	شعبة الذي يروى عنه ابن أبي ذئب محمد بن عبد الرحمن الرازي عن سعيد بن السيب	مالك بن انس ابن معين ابن سعد دارقطني ابو زرعة أبو حاتم	
٣٩	صالح مولى التوأمة ابو الحورث		
٤٠			

تنبيه وإيقاظ

وتضعيف مالك صالحاً هذا قد خالفه في ذلك غيره، فقال يحيى بن معين: صالح هذا ثقة حجة قليل: إن مالك ترك السوء منه فقال إنما أدركه مالك بعد ما كبر وخرق وكذلك الثوري إنما أدركه بعد أن خرق فسمع منه أحاديث منكورة ولكن من سمع منه قيل أن يختلط فهو ثبت، وأما أبو الحويرث الذي قال مالك أنه ليس بثقة فهو بضم الحاء واسمه عبد الله بن معاوية بن الحويرث، قال الحاكم ليس بالقوي عندهم وأنكر أحمد بن حنبل قول مالك أنه ليس بثقة وقال روى عنه شعبة وسفيان ذكره البخاري في تاريخه ولم يتكلم فيه، وقال الدوري عن ابن معين ليس يحتج بحديثه وقال مالك قد مر علينا فكتب عن قوم يذمون بالتخنيث يعني أبا الحويرث منهم. قال أبو داود وكان يخضب رجله وكان من مرجئ أهل المدينة وقال النسائي ليس بذاك.

(فتح الملهم ١-٣٣)

وأما شعبة الذي روى عنه ابن أبي ذئب وقال مالك ليس بثقة فهو شعبة القرشي الهاشمي ضعفه كثيرون مع مالك وقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ليس به بأس وقال ابن عدي ولم أجده حديثاً منكراً.

وأما حرام بن عثمان الذي قال فيه مالك ليس هو بثقة. قال البخاري هو أنصاري لم ينكر الحديث.

مكمل إكمال الإكمال شرح صحيح مسلم للنسائي ١-٣٧

العدد	اسماء الجرحين	اسماء الجرحين	وجوه الجرح
٤١	حرام بن عثمان الأنصاري المدني	مالك	قال مالك ويحيى ليس بثقة وقال ترك الناس حديثه وقال الشافعي وغيره : الرواية عن جوامع حرام ، وقال ابن حبان كان غاليا في التشيع يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل كذافي اللسان (فتح الملهم ج ٣٤)
٤٢	شرحبيل بن سعد	يحيى بن معين	قال يحيى بن معين حدثنا حجاج قال حدثنا ابن أبي ذئب عن شرحبيل بن سعد وكان متهمًا.
٤٣	فرقد بن يعقوب	ايوب السخيتاني الامام البخاري ابن حبان	قال حماد بن زيد ذكر فرقد عند ايوب السخيتاني فقال فرقد ليس صاحب حديث وقال البخاري في حديثه المناكير قال ابن حبان كانت فيه غفلة وساءة حفظ فكان يرفع المراسيل وهو لا يعلم و يسند الموقوف من حيث لا يعلم فيطل الاحتجاج به (فتح الملهم ١ - ٣٣) قال النووي التابعي العابد لا يحتمل حديثه عند اهل الحديث لكونه ليس مصنعه (النووي ج ١ ص ٢٤)
٤٤	محمد بن عبد الله ابن عبيد	يحيى بن سعيد القطان	ذكر عند يحيى بن سعيد القطان محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي فضقه

العدد	اسماء المخرجين	اسماء المخرجين	وجوه
٤٥	يعقوب بن عطاء		جدا قيل له أضعف من يعقوب بن عطاء ؟ قال نعم (علم منه ضعف يعقوب بن عطاء أيضا) ثم قال ما رأيك أحدا يروى عن محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي .
٤٦	حكيم بن جبير	يحيى بن سعيد القطان	قال الامام مسلم حدثني بشر بن الحكم قال سمعت يحيى بن سعيد القطان ضعف حكيم بن جبير وعبد الأعلى (كذا)
٤٧	عبد الأعلى		ضعف يحيى بن سعيد موسى بن دينار
٤٨	موسى بن دينار		قال حديثه ربح ، و ضعف موسى بن دهقان
٤٩	موسى بن دهقان		وعيسى بن أبي عيسى المدني وكل هؤلاء (الخمسة) متفق على ضعفهم وأقوال الأئمة في تضعيفهم مشهورة .
٥٠	عيسى بن أبي عيسى المدني		فاما حكيم فأسدني كوفي متشيع ، قال ابو حاتم الرازي هو غال في التشيع - وقيل لعبد الرحمن المهدي ولشعبة لم تركت حديث حكيم قال أخاف النار - (فوى ج اصل)
٥١	عبيدة بن معتب	عبد الله بن	قال بشر بن الحكم وسمعت الحسن بن عيسى يقول
٥٢	السري بن اسمعيل	المبارك	قال لي ابن المبارك اذا قدمت على جبريل فاكتب علمه كله الأحديث ثلاثة لا تكتب عنهم حديث عبيدة بن معتب وحديث سري بن اسماعيل وحديث محمد بن سالم ، هؤلاء الثلاثة مشهورون بالضعف والترك وكونهم كفبيات الذين
٥٣	محمد بن سالم		

قوله : وأشباه ما ذكرنا من كلام أهل العلم
إلى قوله : أولى من أن ينسب إلى العلم

يقول الإمام مسلم : و أمثال ما ذكرنا فيما سبق من كلام
أهل العلم بالحديث في رواية الحديث المتهمين والمجروحين
والإخبار عن عيوبهم كثير يطول الكتاب بذكره تفصيلاً
مع أن فيما ذكرنا من أحوال بعض الضعفاء والمجروحين كفاية
لمن عرف مذهب العلماء بالحديث (رواية ودراية) في
أقوالهم وبياناتهم المتعلقة بعيوب هؤلاء الضعفاء
وإنما أوجب العلماء على أنفسهم الكشف والإبراز عن
عيوب رواية الحديث ونقل الأخبار، بل أفتوا بكونهم غير
مقبول الحديث حين سئلوا عن شأنهم لما في هذا الإبراز
والإفتاء من حظ عظيم، فإن النصيحة في الدين لله و
لرسوله ولكتابيه ولعامة المؤمنين حق واجب يشاب متعاطيه
إذا ابتغى بذلك وجه الله. فإن الأخبار الواردة في أمر
الدين إنما تتعلق بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهى أو ترغيب
أو ترهيب، فإذا كان الراوي لتلك الأخبار خالياً عن الصدق
والأمانة ثم أقدم على الرواية عن مثل ذلك الراوي من
يعرف حاله ولا يذكر ما فيه من الكذب والخيانة لمن لا يعرفه
يكون كاتماً للشهادة وأثماً عند الله بفعله ذلك وخادعاً

لعامة المسلمين، فإن من يسمع تلك الأخبار ولا يعرف حال ناقلها فكاد أن يعمل بكلمها أو ببعضها فيقع في الضلالة مع أنها كلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها عند أئمة الحديث. والحال أن الأخبار الصحاح المروية عن الثقة وأهل الحفظ والإتقان والعدالة تغنيه من الرواية عن من ليس بثقة ولا أهل إتقان وحفظ وعدالة.

وأظن أن الذين يعتدون بأمثال هذه الأحاديث الضعاف والأسانيد المجهولة مع معرفتهم بما فيها من الوهن والضعف إنما يحملهم على هذا العمل سوء تكثير الرواية عند العوام وتوقع أن يقال ما أكثر أحاديث المروية عن فلان، وكم عددًا من الكتاب ألف في الحديث، فلا نصيب لأمثال هؤلاء الرواة في الحديث بل الأولى وأليق بشأنه أن يسمى جاهلاً من أن ينسب إلى العلم.

بحث المعنعن

تعريف المعنعن ومثاله

الاسناد المعنعن وهو قول الراوى فلان عن فلان بلفظ عن من غير بيان
للتحديث والاختار والسامع - (تدريب الراوى ١ - ٤١)

مثاله في صحيح مسلم عن اسماعيل بن امية عن يحيى بن عبد الله بن صيفى
عن ابي مجاهد عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً
الى اليمن قال : انك تقدم على قوم ، الحديث (١ - ٣٧)

وفي صحيح البخارى عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن
الله صلى الله عليه وسلم قال : ان من الشجرة شجرة لا يسقط ورقها وهى
مثال المسلم حذّ ثوى ماهى ؟. الحديث (١ - ٢٤)

وفي مؤطا الامام مالك ، عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن
عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
خرج الى مكة عام الفتح في رمضان ، الحديث (١ - ٨٩)

حكم المعنعن

قيل : انه مرسل حتى يتبين اتصاله ، والصحيح الذى عليه العمل وقاله
المجاهير من اصحاب الحديث والفقه والاصول انه متصل بشرطين ، بشرط أن لا يكون
المنعن (بالكسر) مدّ تساو بشرط إمكان لقاء بعضهم بعضاً اى لقاء المعنعن من روى
عنه بلفظ عن ، فحينئذ يحكم بالاتصال إلا ان يتبين خلاف ذلك (هذا هو
مذهب الامام مسلم الذى اطلبنا البحث فى اثباته وفى الرد على من خالفه)
وادعى ابو عمرو الدانى وابن عبد البر اجماع ائمة الحديث عليه واستدل
ابن الصلاح بايراد المشتغلين للصحيح المعنعن فى تصانيفهم (التدريب التذويب ١ - ٢١٥ و ٢١٤)

حكم المتن ونحوه

واختلف فى كلمة (أن) كقوله حدثنى الزهرى أن سعيد بن المسيب قال كذا
أوحث بكذا أو نحو ذلك

المتقدم (امكان اللقاء وعدم التدليس) وقال احمد بن حنبل ويعقوب بن
شيبه وابوبكر البرديجي لا تحمل (ان) على الاتصال والصحيح الأول وكذا الفظ (قال)
(وحدث) و (ذكر) وشبهها فكله محمول على الاتصال والتمتع (فكل اكمال الاكمال
للسنوسي ١- ٤٠)

الفرق بين المرسل الخفي والمدلس

واعلم أنه لا حاجة بنا إلى تعريف المرسل والمدلس و
ذكر الاختلاف بين علماء الحديث والأصول فيما يطلق عليه اسم
المرسل فإن كتب أصول الحديث وأصول الفقه مشحونة بأمثال
هذه المباحث بل نكتفي بذكر أقسام المرسل وأقسام المدلس مع
توضيح الفرق بين المرسل الخفي والمدلس.

فالمرسل قسمان، جلي وخفي، فإن كان السقوط في إسناد الحديث
واضحاً فهو المرسل الجلي، وإن كان السقوط صادراً ممن عرف
معاصرتة للساقط ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي، هذا
على رأي من يفرق بين المدلس والمرسل الخفي، ويقال
للمحديث الذي يكون الساقط في إسنادة خفياً المدلس، ومن
يجعل المرسل الخفي قسماً من المدلس يعرف المدلس هكذا :
وهو الحديث الذي يكون السقوط في إسنادة خفياً ويقال
لهذا النوع من التدليس تدليس الإسناد، وهو أن يسقط
الراوي شيخه الذي روى عنه ويرتقى إلى من فوقه فيسند
ذلك إليه بلفظ لا يدل على الاتصال ولكنه موهم له كقوله
عن فلان أو أن فلانا أو قال فلان موهماً السامع منه .
وإنما يكون إذا كان المدلس قد عاصر المروي عنه أو

أولقيه ولم يسمع منه أو سمع منه ولكن لم يسمع منه ذلك الحديث
الذي دلس عنه .

والقسم الثاني من التدليس يقال له تدليس الشيوخ وهو
أن يروى عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكتبه أو ينسبه أو
يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف وسماء فخر الإسلام تلبيساً .
مقدمة فتح الملهم ملخصاً (٩٢ و ٩١)

وحاصل الفرق أن الإرسال الحقى ما عرف إرساله ١ لعدم
اللقاء لمن روى عنه مع المعاصرة ٢ أو لعدم السماع مع ثبوت
اللقاء ٣ أو لعدم سماع ذلك الخبر بعينه مع سماع غيره، فالتدليس
حينئذ داخل في الإرسال الحقى، فعلى هذا التقدير التدليس قسم
من الإرسال الحقى وأخص منه .

وفرق الحافظ ابن حجر بينهما فخص اسم التدليس بقسم
اللقاء وجعل قسم المعاصرة المحضرة إرسالاً خفياً . والنظر الدقيق
في هذه المسئلة يقتضى تسمية ما لا يكون فيه إيهام إرسالاً
وما فيه إيهام تدليلاً . (مقدمة فتح الملهم ٩٥)

باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن اذا
أمكن اللقاء ولم يكن فيهم مدلس

تسهيل الباب وتقسيم مباحثه تحت العناوين المختلفة .
من قوله ، وقد تكلّم إلى قوله إن شاء الله ،

يقول الإمام مسلم ما حاصله : ان بعض المعاصرين الذي
 عد نفسه محدثاً وليس بامل له اخترع في تصحيح الأسانيد وتسميها
 قولاً ليكون إخماله وعدم ذكر فساد رأيا متيناً ومذهباً
 صحيحاً، فان الأجدربالقول المطروح والرأي المجروح إمامته
 وترك ذكر قائله لئلا يتنبه الجهال بقوله ولا يغتروا بشهرته.
 ولكن مخافة شرور العواقب واعتزاز الجملة بمحدثات الأمور و
 إسرعهم إلى قبول الأقوال الساقطة عند العلماء واعتقادهم
 خطأ المخطئين حقاً حملنا على الكشف عن فساد قوله وعلى رد
 مقالته ردّاً يليق بشأنه فإن هذا الكشف والرد ان شاء الله
 مرجو المنفعة ومحمود العاقبة للأنام.

القول الفاسد المطروح

من قوله وزعم القائل الى قوله قل اوكثر في رواية مثل ما ورد

قال هذا المعاصر : لا تقوم الحجة بكل حديث في إسناده
 فلان عن فلان وقد علم أنها أي الراوي بالضعف والروى عن
 كانا في عصر واحد ويمكن أن يكون هذا الحديث مسموعاً منه بالمشافهة
 ولكن ليس عندنا دليل يدل على انه سمع منه حديثاً ما وكذا لم
 نجد في شيء من الروايات انها التقياً قط أو تشافها بعد حديث
 (أي سمع أحدهما من الآخر مشافهة) نعم تقوم الحجة بمثل
 هذا الحديث بعد العلم بلقائهما مرة فصاعداً، او برواية

أحدهما عن الآخر مشافهة، أو بورود خبر يدل على تلاقيهما واجتماعهما
في دهرهما مرة فما فوقها، وأما إذا لم يكن عنده علم ذلك اللقاء
والاجتماع ولم ترد رواية تدل على أن المعنعن (بالكسر) قد لقي الذي
روى عنه مرة أو سمع منه شيئاً فلا يكون خبر هذا الراوي (والأمر
كما وصف) حجة عنده بل يكون موقوفاً إلى أن يرد عليه ما يدل
على سماعه منه لشئ من الحديث قل أو أكثر.

بيان وجه فساد ذلك القول وذكر القول الراجح
من قوله وهذا القول يرحمك الله إلى قوله فان قال

وهذا القول (يرحمك الله) في الطعن في اسانيد الأخبار
المعننة قول مخترع ومستحدث يعني لم يقل به أحد قبل هذا
المعاصر، وما يساعده أحد من أهل العلم في عصره فالقول
الشائع والرأي الإجماعي عند أئمة هذا الفن قديماً وحديثاً
أن الحجة لازمة بخبر كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً
ويمكن لقائه والسمع منه لكونها في عصر واحد وإن لم يثبت قط
اجتماعها ولا مشافهتهما بكلام، فالرواية عن مثل هذا الرجل ثابتة
والحجة قائمة.

نعم نحن نتوقع أيضاً إذا قام دليل واضح على عدم اللقاء
وعدم السماع منه شيئاً، وأما إذا كان أمر اللقاء والسمع مبهماً
تحت الإمكان المذكور ولم يقيم بعد برهان يدل على عدم السماع

فالرواية محمولة على السماع أبداً -

ثم يسأل الإمام مسلم عن المعاصرو عن إتباعه في اختراع هذا الشرط (وهو اللقاء والسماع) ويقول : فهل تجد لإثبات هذا الشرط قول أحد من أئمة هذا الفن الذين يكون قولهم حجة في الأسانيد؟ وإلا فما توابرها نكم إن كنتم صادقين ولن يجد هو ولا غيره سبيلاً قط إلى الاستدلال بقول أحد من علماء السلف لإثبات هذا الشرط فإنهم ما قالوا مثل قولهم -

ذكر دليل المعاصر ثم رده

من قوله فإن قال قلت إلى قوله لإمكان الإرسال فيه

دليل المعاصر : إنما قلت هذا القول واشترت اللقاء والسماع لأنني وجدت رواية الحديث قديماً وحديثاً يروى أحدهم عن الآخر من غير اللقاء والسماع منه شيئاً قط ووجدتهم يميزون الرواية بالإرسال من غير سماع من جانب عن من جانب آخر الروايات المرسلة ليست بحجة في أصلنا وأصل أهل العلم بالآخبار فاحتجت لأجل عدم حجة المرسل إلى زيادة هذا الشرط والبحث عن كل راو عن روى عنه فإذا علمت سماعه منه لأدني دليل (يدل على السماع) ثبت عندي جميع ما يروى عنه بعد السماع وأما إذا غاب عن معرفة السماع أتوقف في الخبر المروى عنه ولم يكن عندي حجة لإمكان الإرسال فيه -

ردة دليل المعاصر من قوله: فيقال له الى قوله فيسئى الذى حمل عنه الحديث و يترك الارسال

ولو كان الامر كما قلت من ترك الاحتجاج بالخبر المعنع والحكم بضعفه لأجل
امكان الارسال لزم عليك ان لا تقول باثبات اسناد المعنع قط حتى تجد السماع من
أوله الى آخره مثلاً ورد علينا حديث باسناد هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة
عن النبي صلى الله عليه وسلم ونعلم بالقطع أن هشاماً قد سمع من أبيه وان أباه قد سمع
من عائشة كما نعلم ان عائشة قد سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك يمكن
ان يحت هشام الرواية بالارسال (لكمال الوثوق او طلباً للعلو ولا يقول فى الرواية
التي سمعها من أبيه : سمعت أو أخبر في أو نحوه مما يدل على السماع
فحينئذ يحتمل أن يكون فى هذه الرواية بين هشام وبين أبيه رجل
آخر سمع هشام منه وهو من أبيه وكما يمكن ذلك فى هشام
عن أبيه فهو أيضاً ممكن فى أبيه عن عائشة ومثل ذلك الاحتمال
يجرى فى كل حديث معنع ثبت فيه سماع الراوى عن المروى عنه
كثيراً ، فيمكن لكل هؤلاء الرواة الذين ثبت سماعهم أن ينزلوا فى
بعض الرواية ويسمعوها من تلاميذ شيوهم فيرسلوا عنهم أحياناً ويستوم أحياناً .

ذكر الروايات التي وردت مرةً بالارسال ومرةً بالاتصال
من قوله وما قلنا من هذا موجود الى قوله وفيما ذكرنا منها كفاً لذوى الفهم
وما ذكرنا من منيع الرواة وهى الرواية بالاسناد مرةً والارسال
أخرى موجود فى كتب الحديث ومشهور عند الثقة وأئمة أهل
العلم وسند كذا أربع روايات من هذا القبيل ، لكنهم أنعم ذهاباً فى .

الأولى : أن أيوب السخيتاني وابن المبارك ووكيع وابن نمير وجماعة غيرهم رَوَوْا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : كنت أطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم لحله ولحرمة بأطيب ما وجد .

وروى هذه الرواية بعينها هؤلاء الخمسة الليث بن سعد وداود الطمار وحميد بن الأسود وهيب بن خالد وأبو أسامة عن هشام قال أخبرني عثمان بن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الإسناد عثمان بن عروة واسطة بين هشام وأبيه مع أنه لم يذكر في الإسناد الأول .

الثانية : روى هشام عن أبيه عن عائشة : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف يد في إلى رأسه فأرجله وأنا حائض .

ورواها بعينها مالك بن أنس عن الزهري عن عروة عن عمر عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي هذا الإسناد عمر واسطة بين عروة وعائشة مع أنه لم يكن في الإسناد السابق .

الثالثة : روى الزهري وصالح بن أبي حسان عن أبي سلمة عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم .

ورواها يحيى بن أبي كثير فقال أخبرني أبو سلمة أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن عروة أخبره أن عائشة أخبرتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم .

ففي هذا الإسناد بين أبي سلمة وعائشة واسطتان عمر بن عبد العزيز

وعروة ولم يكن بينهما في الاسناد الأول واسطة قط .
 الرابعة : روى ابن عيينة وغيره عن عمرو بن دينار عن جابر
 قال أطلعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الخيل ونهانا عن
 لحوم الحمير الأهلية .

ورواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنظر هذا الأسناد فإن محمد بن علي واسطة
 بين عمرو بن دينار وجابر ولم يكن بينهما واسطة في الاسناد السابق
 وامثال هذه الروايات يطول بذكرها الكلام بل فيما ذكرنا منها
 كفاية لذوى الفهم ، فقد ثبت من هذه الروايات المذكورة
 أن المعنعن (بالكسر) أرسلها مع ثبوت السماع من شيخه في غيرها
 الاسناد فالشريطة ملغاة لا تجدى شيئا والصواب هو الإمكان
 الذي ذكرناه وهو كاف في قبول المعنعن (بالفتح)

إيراد الإشكال على قول المعاصر

من قوله فإذا كانت العلة عند من وصفنا إلى قوله
 أو بالصعود فيه إن صدوا كما شرحنا ،

والمحاصل أنه لو كانت العلة لعدم الاحتجاج بالمعنعن عند من
 وصفنا فساد قوله إمكان الإرسال في الرواية التي ليس فيها التصريح
 بالسماع مع ثبوت السماع في الطريق الآخر لزمه ترك الاحتجاج بكل
 خبر ليس فيه تصريح السماع فإن قوله بضرورة العلم بالسماع وعدم

الاكتفاء بإمكان اللقاء والسماع يقتضى ذلك إذ في كل خبر ليس فيه
تصريح السماع هذا الإمكان موجود ، فليس لهذا الزاعم أن يحتاج
بشيء من الروايات إلا بما فيه تصريح السماع وهو باطل لما بيننا
من كثرة روايات أرسلها الثقة من شيوخهم مع ثبوت سماعهم
منهم في غيرها فإن هؤلاء الثقة والأئمة كانوا يرسلون الحديث
تارة من غير ذكر شيوخهم وكانوا ينشطون ويسندون أخرى كما
سمعوا فيخبرون بالنزول والإرسال كما يخبرون بالصعود والإسناد .

مخالفة قول المعاصر عن الجمهور من قوله وما علمنا أحداً من أئمة السلف إلى قوله كما ادعى الذى وصفنا قوله من قبل

وما علمنا أحداً من أئمة السلف النقادين في الأخبار
وأسانيدها مثل أيوب السختياني وابن عون ومالك بن أنس
وشعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن
مهدى ومن بعدهم من المتأخرين من علماء الحديث تفحصوا عن
السماع في الأسانيدهم التي ليس فيها تصريح السماع كما ادعاه الذى
ذكرنا فساد قوله وضعف رأيه من قبل .

لا تقبل رواية المعنعين المدلس من غير ثبوت السماع
من قوله وإنما كان تفقّد من تفقّد إلى . قوله فما سمعنا

نعم إذا كان المعنعين معروفًا بالتدليس ومشهورا به فلا بد

من المقتيش من سماعه وتفقد روايته ليزول مظنة التدليس. وأما اشتراط ذلك لغير المدلس على الوجه الذي زعم معاصرنا فما سمعناه من أحد من الأئمة المذكورين ولا من غيرهم.

ذكر المثال الإلزامي

من قوله فمن ذلك أن عبد الله بن يزيد إلى قوله بضعف فيها

هذا عبد الله بن يزيد الصحابي الأنصاري قد روى عن حذيفة وعن أبي مسعود الأنصاري بالعننة حديثا يسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في روايته عنهما ذكر السماع منهما ولا حفظنا في شيء من الروايات أن عبد الله بن يزيد لقيهما وشافهما قط ولا وجدنا ذكر رؤيته أياهما في رواية بعينها ولم نسع أحدا من أهل العلم ممن مضى وممن أدركنا أنه طعن في هذين الخبرين بضعف فيهما.

خبر المعنعين الغير المدلس حجة عند الجمهور

من قوله بل هما وما أشبههما إلى قوله حتى يصيب سماع الراوي ممن روى

بل هذان الخبران وما أشبههما من سنن وآثار في كون روايهما غير مدلس حجة ومن صحاح الأسانيد وقويتها عند أهل العلم بالحديث وإن كانت عند من ذكرنا قوله وأهية مهلهة ما لم يثبت سماع الراوي ممن روى

ذكر الأمثلة التي تدل على أن إمكان اللقاء
 كاف للإحتجاج بالخبر المنعن
 من قوله ولو ذهبنا نعدّ الأخبار إلى قوله والله المستعان
 على دفع ما خالف مذهب العلماء

وحاصل ما قال إنه لا يمكننا عدّ جميع الأخبار التي وهّنها هذا
 القائل المكرر ذكره وهي صحاح عند أهل العلم بالحديث بل
 نوّد أن نكتفي بذكر عدد منها ليكون علامة لما سكتنا عن ذكره
 وعدّه، فذكر الإمام مسلم جماعة من الصحابة والتابعين الذين
 رووا عن جماعة من الصحابة أحاديث كثيرة صحاح عند أئمة الفن
 مع عدم ثبوت سماعهم منهم وعدم ملقاتهم معهم قط غير أن
 كانوا في عصر واحد وزمن واحد يمكن فيه اللقاء فهؤلاء ذوى
 المعرفة بالأخبار والروايات من صحيح الأسانيد لا نعلمهم وهّنوا
 وضعفوا شيئاً من هذه الروايات قط أو التمسوا فيها سماع بعضهم
 من بعض بل اكتفوا بإمكان اللقاء وكونهم جميعاً في عصر واحد
 وأكّد الإمام مسلم مرّة أخرى وقال : ما معناه أن هذا القول
 المحدث في ضعف الأحاديث لعلّة إمكان الإرسال أقلّ من أن
 يذكر ويهتم بشانه ويشار ذكره فإنه قول مختلف خولف فيه
 عن السلف وأنكره الخلف فلا حاجة في ردّه بأكثر ممّا ذكرنا وطوّنا

الكلام فيه مخافة اغترار الجملة بقوله وحذرا عن شرور العاقبة
في ترك النكير على الباطل.

ونستعير، بالله ونتوكل عليه على دفع من خالف مذهب العلماء

تلخيص ما قال الامام مسلم في الحديث المعنع

والحاصل أن مسلما دعى إجماع العلماء قديما وحديثا على أن
المعنع (وهو الذي فيه فلان عن فلان) محمول على الاتصال والسمع
إذا أمكن لقاء من اضيفت العنقة إليهم بعضهم بعضا يعني مع
برائتهم من التدليس أو نقل مسلم عن بعض أهل عصره أنه
قال لا تقوم الحجة بها ولا تمحل على الاتصال حتى يثبت أنها التقيا
في عمرهما مرة فاكثر ولا يكفي إمكان تلاقيهما، قال مسلم وهذا
قول ساقط مخترع مستحدث لم يسبق قائله اليه ولا مساعد له من
أهل العلم عليه وأن القول به بدعة باطلة.

وأطلب مسلم في الشناعة على قائله واحتج مسلم بكلام مختصره
أن المعنع عند أهل العلم إذا ثبت التلاقي محمول على الاتصال
مع احتمال الإرسال فكذا إذا أمكن التلاقي ولم يثبت.

مكمل الكمال الكمال على صحيح مسلم للسوس

(٢٩ - ١)

اختلاف العلماء في شرائط اتصال المعنع وقوله

١ اشتراط الامام لقبول المعنع والحكم باتصاله امكان اللقاء

الذى يعبر عنه بالمعاصرة بين الراوى والمروى عنه وعدم كون
الراوى مدلسا.

٢ واشترط الإمام البخارى وعلى بن المدينى وأبى بكر بن الصيرفى
الشافى ثبوت اللقاء بينهما ولو مرة فى دهرها.

٣ وزاد أبو المظفر السمعانى الفقيه الشافى طول الصحبة بينهما.

٤ وزاد أبو عمرو الدانى المقرئ كون الراوى معروفاً بالرواية
عنه (تلخيص النووى (١- ١٨)

٥ وذهب بعض أهل العلم إلى أن المعنعن لا يحتج به مطلقاً
لا احتمال الا نقطاع . وهذا المذهب مردود باجماع السلف .
(السوسى ١ - ٤٠)

محكمة الحافظ ابن حجر بين البخارى وغيره

قال الشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر : من حكم على المعنعن
بالانقطاع مطلقاً شدد ، ويليه من شرط طول الصحبة ، ومن
اكتفى بالمعاصرة سهّل ، والوسط الذى ليس بعده إلا التعنت مذهب
البخارى ومن وافقه ، وما أورده مسلم عليهم من لزوم رد
المنعن دائماً لاحتمال عدم السماع ليس بوارد لأن المسئلة مفروضة
فى غير المدلس ومن عنعن ما لم يسمعه فهو مدلس .
(فتح الملهم ١ - ٤١)

محاكمة الإمام النووي بين مسلم وبين معاصره

و هذا الذي صار اليه مسلم قد أنكره المحققون وقالوا :
 هذا الذي صار اليه ضعيف والذي رده هو المختار الصحيح الذي
 عليه أئمة هذا الفن على بن المديني والبخاري وغيرها ، ودليل هؤلاء
 فيما ذهبوا اليه ان المعنعن عند ثبوت اللقاء إنما حمل على الاتصال
 لأن الظاهر ممن ليس بمدلس أنه لا يطلق ذلك إلا على السماع
 ثم الاستقراء يدل عليه فإن عاداتهم أنهم لا يطلقون ذلك
 إلا فيما سمعوه إلا المدلس ولهذا رددنا رواية المدلس ، فإذ ثبت
 التلاق غلب على الظن الإتصال ، والباب مبني على غلبة الظن
 فاكفينا به وليس هذا المعنى موجودا فيما إذا أمكن اللقاء
 ولم يثبت فاته لا يغلب على الظن الاتصال فلا يجوز الحمل على
 الاتصال ويصير كالمجهول فإن روايته مردود لا للقطع بكذبه
 أو ضعفه بل للشك في حاله - (ملخص النووي ١ - ٢١)

محاكمة الشيخ العثماني صاحب فتح الملهم

وبعد البحث الطويل في الفرق بين التدليس والإرسال
 الخفي يقول :

وإذا عرفت هذا فما اعترض به مسلم بن الحجاج على البخاري

في اشتراطه اللقاء والسماع لقبول المعنعن وعدم اكتفائه بالمعاصرة
مع امكان اللقاء والسماع قوى عندي فان ثبوت اللقاء والسماع مرة
لا يستلزم سماع كل خبر وكل حديث حتى يصرح بالسماع ، فيلزم على
أصله أن لا يقبل الاسناد المعنعن أبداً ، فإن قلتم إن هذا هو
احتمال التدليس والمسئلة مفروضة في غير الدلس قلنا هذا
الجواب بعينه يكفي لدفع احتمال الارسال في صورة المعاصرة مع
إمكان اللقاء والسماع فانه أيضاً تدليس حقيقة كما قررنا (فيما سبق)
ولعل مسلماً يسميه تدليساً وإن سماه بعضهم إرسالاً خفياً بل هو
أشد وأشنع من التدليس كما قال ابن عبد البر ، والنزاع إنما
كان في غير المدلس ، فمحض الاصطلاح من البعض على التسمية
لا يتغير به أحكام القبول والرد ، ولا يتبدل به الحقيقة .

الجواب عن إشكال الحافظ ابن حجر :

وأما مقاله الحافظ من عدم كفاية المعاصرة وحدها في
التدليس بل لا بد من اعتبار اللقاء أيضاً واستدلالة باطابق
أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي
وقيس بن أبي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل
الارسال لا من قبيل التدليس مجموع بما قال على القارى من أن
المخضرمين إنما لم يعدوا إرسالهم من قبيل التدليس لانه
من قبيل الإرسال المجلى وذلك لأن المخضرم من عرف عدم
لقاءه النبي صلى الله عليه وسلم لا من لم يعرف لقاءه وبينهما فرق .
وكلام مسلم في الاكتفاء بالمعاصرة مع احتمال اللقاء

والسمع إنما يكون في الاسناد المعنعن والفرق بين عدم الثبوت
وثبوت العدم ظاهر.

الجواب عن إشكال صاحب فتح المغيـث :

قال في فتح المغيـث وما خدشه به مسلم من وجود احاديث
اتفق الأئمة على صحتها مع أنها ما رويت إلا معنعة ولم يأت في
خبر قط ان بعض رواها لقي شيخه فغير لازم إذ لا يلزم من نفي ذلك
عنده نفيه في نفس الأمر (انتهى) قلت نعم لا يلزم من نفي الثبوت
عنده نفيه في نفس الأمر إلا ان ادعاء امام حجة مثل الإمام مسلم
نفيه بالاستقراء التام لا يقاوم بهذا الامكان العقلي المحض بل
اللازم على مخالفه أن يبرهن على إثبات ما نفيه حتى يظهر خطأه
وقصور استقراءه وإلا فالاحتمالات العقلية المحضنة لا تؤثر
في إبطال ما ادعاه (مسلم) كما لا يؤثر مثل هذا الاحتمال
بعينه في إبطال حجة خبر الواحد بعد ثبوته على شريعتهم.

الجواب عن إشكال الإمام النووي :

وأما قول النووي فيما إذا أمكن اللقاء ولم يثبت بعد :
انه لا يغلب على الظن الاتصال وإذا ثبت التلاقي مرة غلب
على الظن الاتصال فمد فوع بمحصل غلبة الظن لغيره من أمثال
مسلم بن الحجاج وجاهل أهل العلم رحمهم الله

والله أعلم بالصواب

(ملخص فتح الملهم ١ - ٤١ و ٤٢)

فائدة

١- جملة ما في صحيح مسلم من الأحاديث

قال الجزائري . وأما صحيح مسلم فجملة ما فيه باسقاط المكرر نحو
اربعة آلاف حديث قال ، شرح مسلم قال الشيخ ابو عمر . يعني ابن الصلاح :
روينا عن ابي قريش الحافظ ، كنت عند ابي زرعة الرازي نجا مسلم بن
الحجاج فسلم عليه وجلس ساعة وتذاكرا ، فلما قام قلت له : هذا جمع
اربعة آلاف حديث في الصحيح ، قال أبوزرعة : فلمن ترك الباقي ؟
قال الشيخ أراد أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون
المكررات . قال العراقي : وهو يزيد على البخاري بالمكرر لكثرة طرقه
والمجموع من المكرر وغيره اثنا عشر ألف حديث عند أبي الفضل واحمد بن
سنة وثمانية آلاف عند المياجي .

٢- عدد المرسل في صحيح مسلم

وفيه (صحيح مسلم) من هذا النمط (أي المرسل) نحو عشرة
أحاديث ، والحكمة في إيراد ما أورده مرسلًا بعد إirاده متصلًا
إفادة الاختلاف الواقع فيه . (تدريب الراوي (١- ٢٠٦)

٣- عدد المنقطع في صحيح مسلم

ذكر الرشيد العطار : أن في صحيح مسلم بضعة عشر حديثًا في
إسنادها انقطاع وأجيب عنها بتبين اتصالها من وجه آخر عنده أو من ذلك
الوجه عند غيره . و ذكر السيوطي في التدريب اثنا عشر حديثًا من

هذا القبيل. (التدريب ١- ٢٠٧) قال ابن أمير الحاج في التقرير ذكر المازري
ان فيه (صحيح مسلم) أربعة عشر حديثاً مقطوعاً، وقال غيره أخذ على
مسلم في سبعين موضعاً رواه متصلاً وهو منقطع (مقدمة فتح الملهم ص ٨٦)

٤- عدد المعلقات في صحيح مسلم

روى مسلم تعليقا في ثلاثة مواضع في كتابه، في التيمم وفي
الحدود وفي البيوع. علق الآخرين عن الليث بعد ذكرهما متصلاً، و
أربعة عشر موضعاً رواه متصلاً ثم عقبه بقوله ورواه فلان.
(مقدمة فتح الملهم ص ٨٨)

٥- شروح صحيح مسلم ومختصراته

ذكر منها صاحب كشف الظنون نحو خمسة عشر شرحاً، من أشهرها
المنهاج للإمام النووي، وشرح أبي الفرج عيسى بن مسعود الزواوي وهو
شرح كبير في خمسة أجزاء جمع ما سبقه من الشروح، وإكمال أكمال المعلم
لابي عبد الله محمد بن خليفة الأبي المالكي في أربعة أجزاء، ابتدأ شرحه
من كتاب الأيمان، والابتهاج للشيخ أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني الشافعي
بلغ إلى نصف الكتاب في ثمانية أجزاء كبار، وشرح الشيخ علي القاري الهروي
في أربعة أجزاء، المفهم شرح صحيح مسلم للعلامة القرطبي صاحب التفسير
المعروف، ومكمل أكمال الأكمال للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف
السنوسي، ابتدأ شرحه من المقدمة. وشرح القاضي عياض المالكي
وفتح الملهم شرح صحيح مسلم للعلامة العثماني.

ومن أشهر مختصراته تلخيص كتاب مسلم وشرحه لأحمد بن عمر
القرطبي ومختصر الإمام عبد العظيم المنذري ومختصر زوائد مسلم على البخاري
لسراج الدين عمر بن علي بن الملحق في أربعة أجزاء. وهذا والله أعلم بالصواب.